جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد كمي

دراسة تحليلية و قياسية لأثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي (1990-2019) -حالة الجزائر-

من اعداد الطلبة :

بلعالية مصطفى

عقبوبي سميرة

تحت اشراف الأستاذة:

د. زرواط فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

د. محمد عيسى محمد محمود رئيسا

أ. د. زرواط فاطمة الزهراء مقررا

د. حيمور مصطفى مناقشا

السنة الجامعية: **2020-2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى.

اهدي هذا العمل المتواضع الى اغلى ما في الوجود الوالدين الكريمين امي و ابي اطال الله في عمرهما .

الى إخوتي و أخواتي.

الى كل الأهل و الاصدقاء.

تشكر:

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، الحمد لله الذي الهمنا و اكرمنا بنعمه على اكمال هذا العمل المتواضع.

على الاصل نمشي و الاصل يدفعنا الى ان نرد الفضل لمستحقيه و ان نرد الشكر و العرفان لأصحابه ممن افادونا .

اولا اتقدم بكامل شكري و عرفاني و تقديري الى الاستاذة زرواط فاطمة الزهراء لإشرافها على هذا البحث و على توجيهاتها و نصائحها القيمة.

و كل الشكر لكل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة من قريب او من بعيد.

و الى كل من علمني حرف .

و الى اعضاء اللجنة الموقرة التي تكرمت علينا بموافقتها لمناقشة هذا العمل.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
التشكر.	
الاهداء.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الاشكال والجداول.	
المقدمة العامّة.	أ - ه
الفصل الأول: النمو الديمغرافي و علاقته بالنمو الاقتصادي.	
تمهيد.	01
المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول النمو الديمغرافي.	02 - 21
المطلب الأول:ماهية النمو الديمغرافي و أهميته.	02 -06
المطلب الثاني:عوامل النمو الديمغرافي.	07 – 09
المطلب الثالث: خصائص الظاهرة السكانية و النظريات المفسرة لها.	10 – 21
المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول النمو الاقتصادي.	21 – 37
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.	21 – 23
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.	24 - 30
المطلب الثالث:النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.	31 – 37
المبحث الثالث: علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.	38 – 46
المطلب الأول: ارتباط النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.	38 - 39
المطلب الثاني: الآثار السلبية و الإيجابية للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي.	40 - 45
المطلب الثالث: آراء بعض المفكرين الاقتصاديين حول علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.	45 - 46
خلاصة الفصل.	47
الفصل الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي.	
تمهيد	48
المبحث الأول: اثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر.	49 - 56
المطلب الأول: النمو الديمغرافي و البنية السكانية في الجزائر.	49 - 52
المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.	52 - 56

المبحث الثاني: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي .	63 - 57
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي و الهدف منه.	61 - 57
المطلب الثاني: الانحدار الخطي البسيط.	63 - 61
المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار	70 - 63
المبحث الثالث: دراسة تطبيقية باستخدام الانحدار الخطي البسيط.	80 - 70
المطلب الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج.	73 - 70
المطلب الثاني: تقدير النموذج.	74
المطلب الثالث: دراسة النموذج المقدر.	80 - 75
خلاصة الفصل	81
الخاتمة العامة	82 - 82
قائمة المراجع	86 - 84
ملخص	87

قائمة

الأشكال و الجداول

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العلاقة العكسية بين البطالة و التضخم.	18
2-1	نظرية الحجم الأمثل. مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر.	20
3-1	مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر.	28
4-1	نظرية ريكاردو حول توزيع الدخل.	33
5-1	مراحل النمو لروستو.	36
1-2	خطوات التحليل القياسي لنموذج اقتصادي	59
2-2	خطوات مبسطة للتحليل القياسي	60
3-2	الهدف من طريقة المربعات الصغرى	64
4-2	خاصية عدم التحيز	66
5-2	تطور النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	72
6-2	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	73
7-2	المدرج التكراري لاعتدالية البواقي	80

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة للنمو الديمغرافي	71
2-2	نتائج تقدير النموذج	74
3-2	نتائج التقدير لاختبار LM-TEST	77
4-2	نتائج التقدير لاختبار ARCH	78
5-2	نتائج التقدير لاختبار وايت WHITE	79

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

لقد شغلت المسألة السكانية اهتمام الساسة و الفلاسفة و الاقتصاديين منذ أقدم العصور ومازالت تحتل مكانا مرموقا من الناحية النظرية و التطبيقية حيث أصبحت المشكلة السكانية إحدى القضايا المعقدة التي يواجهها المجتمع الانساني في الفترة المعاصرة و بالخصوص في البلدان النامية، و بقدر ما تمس الفرد و المجتمع فإن ابعادها تجاوزت الحدود الاقليمية الى العالمية حتى اصبحت تفرض على المجتمع الدولي مواجهتها و التصدي لها، حيث عقد لأجلها عدة مؤتمرات دولية كان اهمها مؤتمر القاهرة الدولي للسكان و التنمية في سبتمبر 1994.

فالمسألة السكانية تشكل في الوقت الراهن تحديا للدول على اختلاف انظمتها سواء المتقدمة او النامية، فثمة حقائق دامغة و في الوقت نفسه مذهلة لا يمكن تجاهلها عن المشكلة السكانية في عالم اليوم، و لكي ندرك مشروعية هذا الاهتمام و خطورة الوضع يكفي ان نشير ان سكان العالم بلغ عند نهاية الستينات من هذا القرن 3 مليار نسمة و يصل عام 1999 ستة مليارات. فالزيادة في فترة الأربعين سنة الماضية تساوي الزيادة الكلية عبر ملايين السنين، و ان نساء العالم ينجبن كل دقيقة 150 طفلا اي 220 الف طفل في اليوم ما يعادل 80 مليون طفل في العالم، بمعنى ابسط ان سكان العالم يتزايدون بمقدار ثلاثة اطفال في الثانية، ليفضي هذا التزايد الى تحديات كبرى على الموارد و البيئة و السياسات التنموية اللازمة للوفاء باحتياجات السكان من عمل، تعليم، صحة و غذاء، هذه الاحتياجات التي تستوجب على الدول العربية بذل جهود و حشد امكانيات لإرساء مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لتتشابك ابعاد هذه التحولات و الحركة السكانية و ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي، فلا يستحق اي عمل اسم التنمية ان لم يكن لخدمة السكان و رفاهيتهم باعتبارهم هدف و وسيلة لها، اذ يعد السكان العامل الحاسم و الدافع لعملية التنمية لتبرز معالم العلاقة الجدلية و المعقدة بين النمو السكاني و التنمية.

فالنمو الاقتصادي يعتبر منذ القدم هدفا و هاجسا تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه، و البحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي، نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في انتاج البلد من السلع و الخدمات المختلفة عبر الزمن كما انه يعتبر من اهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، و الذي ينعكس على مستوى دخل الفرد و رفاهيته، و لذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و قابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا و اساسيا في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول و بشكل خاص للدول النامية.

اشكالية البحث:

و انطلاقا لما سبق ذكره، تتمثل اشكالية البحث في التساؤل الرئيسي:

و من هذا المنطلق يمكننا طرح الاشكالية التالية : ما مدى تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

الاسئلة الفرعية:

لأجل الالمام بجوانب هذه الاشكالية ارتأينا طرح هذه التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي؟

- ما علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي؟

- ماهي أثار النمو الديمغرافي السريع على النمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

- يقصد بالنمو الديمغرافي التغير في حجم السكان في المجتمعات عبر فترات زمنية متباينة، بينما النمو الاقتصادي يقصد به تلك الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين.

- النمو الديمغرافي ضروري لقيام نمو اقتصادي.

- النمو الديمغرافي السريع يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي

اسباب اختيار الموضوع:

الاهتمام الشخصي بكل ما يتعلق بموضوع السكان.

اهمية الموضوع على مستوى الاقتصاد.

الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع.

هذا الموضوع يعالج اهم قضية تواجه دول العالم الثالث و المتمثلة في النمو الاقتصادي باعتباره المعيار الجوهري في تقييم المجهودات الانمائية و اهم الاصلاحات الاقتصادية التي تبذلها في تنمية الاقتصاد الوطني.

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة كونها تعكس واقع النمو الاقتصادي في ظل التغيرات الديمغرافية، و تبرز ايضا في الوقت الحاضر في الارتباط الكبير و المعقد بين السكان و التنمية اضافة الى الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا السكان و التنمية من خلال عقد مؤتمرات دولية لمعالجة هذه القضايا.

اهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالنمو الديمغرافي و مدى تأثيره في النمو الاقتصادي و تحديد مدى و قوة اتجاه العلاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي، من خلال عرض آثاره السلبية و الايجابية على النمو الاقتصادي، كما يهدف الى ابراز المراحل التي مر بها النمو الديمغرافي في الجزائر.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم اجراء هذه الدراسة التطبيقية على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

الحدود الزمانية: سنتطرق من خلال هذا البحث الى ابراز اثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990-2019.

منهج الدراسة:

اعتمدنا لاحتواء الموضوع و الاجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة و التأكد من صحة او خطأ الفرضيات بقدر من الموضوعية و الوصول الى الأهداف المرجوة من البحث على المنهج الاستقرائي و المنهج الكمي الاحصائي الاستنباطي بفرعيه الوصف و التحليل، الوصف: لتوضيح كل المفاهيم المتعلقة بالنمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي، اما التحليل: لدراسة النمو الديمغرافي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، ثم نعتمد على المنهج الاستقرائي و اداته الاحصاء من خلال استخدام الادوات القياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

كأي باحث عند انجازنا لهذه الدراسة تلقينا العديد من الصعوبات و العراقيل التي كانت تقف أمامنا كل مرة في تقدم هذه الدراسة و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

نقص المراجع العلمية و الدراسات.

تضارب في الاحصائيات من مصدر لآخر.

صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

أقسام الدراسة:

من اجل الالمام بجوانب موضوعنا و الاجابة على الاشكالية و الاسئلة الفرعية قمنا بتقسيم الموضوع الى فصلين:

الفصل الأول: بعنوان النمو الديمغرافي و علاقته بالنمو الاقتصادي، تناول ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: تمثل في تقديم عام حول النمو الديمغرافي، حيث قمنا بالتعريف بالنمو الديمغرافي ،عوامله و مراحله.

-المبحث الثاني: تم فيه عرض مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي، حيث قمنا بالتعريف بالنمو الاقتصادي، انواعه و نظرياته.

-المبحث الثالث: علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي، حيث تطرقنا الى ما يلي:

ارتباط النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.

الآثار الايجابية و السلبية للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي.

آراء بعض المفكرين حول علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي، تناول ثلاث مباحث:

-المبحث الأول: حاولنا فيه شرح اثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

-المبحث الثاني: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي.

-المبحث الثالث: دراسة تطبيقية باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

الفصل الأول:

النمو الديمغرافي و علاقته بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الديمغرافي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي مشكلتان حديثتان متلازمتان بترابط وثيق، تؤثر كل منهما في الأخرى كما ان هذا الترابط و التأثير المتبادل أصبح على قدر كبير من الاهمية، لأن العلاقة بينهما بدأت تعرف ذلك الارتباط و تلك التعقيدات إبتداءا من الفكر المالتوسي، اضافة للصعوبات التي تجعل من نتائج الدراسات نتائج سلبية تتعلق بدولة ما في وقت ما. فالنمو الديمغرافي الضعيف لا يضمن بالضرورة نموا اقتصاديا كبيرا و النمو الديمغرافي المرتفع لا يعني بالضرورة انعدام كلي للنمو الاقتصادي .

الفصل الأول: النمو الديمغرافي و علاقته بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : النمو الديمغرافي.

تشكل المفاهيم الديمغرافية العقبة الأولى التي يجب تجاوزها لفهم مختلف عناصر و خصائص و أساليب هذا المجال، فظاهرة النمو الديمغرافي ظهرت بظهور البشر على هذه المعمورة و درست من قبل العديد من المفكرين عبر مختلف الأزمنة. لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث الى مختلف مفاهيم هذه الظاهرة و خصائصها و كذا علاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الأول: ماهية النمو الديمغرافي

مفهوم النمو الديمغرافي :

يعرف معجم المصطلحات الاقتصادية نمو السكان انه: زيادة عدد السكان بسبب زيادة عدد المواليد و انخفاض عدد الوفيات، على ان الزيادة الكلية في عدد السكان لا تتحقق بنفس المقدار في الاقاليم المختلفة، ففي بعض الاقطار نجد نموا بطيئا في السكان، و في اقطار اخرى نجد نموا سريعا، بينما نجد في عدد من الأقطار تأرجحا بين الزيادة و النقصان. و لم يأخذ هذا التعريف عامل الهجرة في الحسبان[1].

كما ان المقصود بالنمو الديمغرافي هو اختلاف حجم و عدد سكان مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، و نلاحظ ان السكان في حركتهم و تغيرهم إما ان يسيروا في اتجاه النمو و التزايد نتيجة للزيادة في اعدادهم بفعل العوامل المختلفة كالمواليد و الهجرة الداخلية ، و إما ان يسيروا في اتجاه عدم النمو او الانخفاض او التراجع نتيجة للنقصان في أعدادهم، بفعل عوامل مؤثرة كالوفيات او الهجرة او غيرها، و هذه الحركة في عدد السكان بالزيادة او النقصان تسمى تغييرا او نموا او حركة.

و قد يشار احيانا للنمو السكاني الى تطور السكان او التغير السكاني، و ذلك حتى لا نفهم مباشرة من كلمة النمو، النمو الموجب و المتزايد، فقد يتعرض السكان في مرحلة ما للنقصان و ليس للزيادة ، و إن كان ذلك يشكل في العادة مرحلة مؤقتة في الزمان و المكان.

يم الإيجابية أو السلبية في مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد[2].

كن اعتباره تغييرا في الحالة الديمغرافية لبلد ما نحو الزيادة يخلق معطيات سكانية جديدة لها تأثير اتها

[1] عبد القادر قداوي، النمو السكاني و النفقات العامة الجزائر أنموذجا. النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر، 2017، ص18-19.
[2] يمينة عماري، علاقة النمو السكاني بالنمو العمراني ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص16،

و قد شهد نمو السكان في العالم تغييرا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ادى التطور الذي شهدته الرعاية الصحية و صناعة الدواء جنبا الى جنب مع برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الى انخفاض مطرد في معدلات الوفيات مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة في معظم بلاد العالم، الأمر الذي ترتب عليه اتساع الهوة بين المواليد و الوفيات و بالتالي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية. و نتيجة لذلك ارتفع عدد سكان العالم الى ثلاث مليارات عام 1960، و الى اربعة مليارات في عام 1974 و الى خمسة مليارات في عام 1987، و الى ستة مليارات سنة 1999و الى سبعة مليارات سنة 2011

لقد اصبح تزايد و نمو السكان ينعت ب الانفجار السكاني نظرا لضخامة هذا المقدار، فكل ساعة يولد 10000 طفل و يموت 4000 انسان اي ان صافي زيادة السكان في العالم يقدر بحوالي 6000 طفل في الساعة و بعبارة اخرى يزداد سكان العالم بحوالي 144000 نسمة كل يوم.[1]

نستطيع تعريف النمو السكاني في المجتمع بأنه اختلاف حجم السكان في مجتمع ما عبر الفترات الزمنية المختلفة بسبب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة. و نقصد بالزيادة الطبيعية هنا ذلك الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في فترة زمنية معينة

و يشير مصطلح النمو الديمغرافي الى التغير السريع في عدد السكان و يحدث دلك في مرحلتين هما: المرحلة الاولى التي تتضمن ارتفاع معدل المواليد مع الانخفاض في معدل الوفيات، و المرحلة الثانية انخفاض معدل المواليد و لكن بنسبة قليلة.

اما النمو السكاني الطبيعي فيحدث نتيجة لعاملين هما المواليد و الوفيات، أي كلما زاد عدد المواليد و قل عدد الوفيات تزايد حجم النمو الطبيعي للسكان، و يعرف ايضا انه يعبر عن ديناميكية مجتمع ما فهو ناتج عن ميزان الولادات و الوفيات، اذا كان عدد الولادات اكبر من الوفيات يعني ذلك ان السكان في تزايد، و العكس يعني عدد السكان في تناقص و هذه الحالة نادرة فكل دول العالم تقريبا تسجل فائض في عدد السكان سنويا.[2]

2-أهمية النمو الديمغرافي:

يعد النمو الديمغرافي في العالم ابرز الظواهر الديمغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا مهما للبشرية و خاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي فيها و على امكانية توفير الغذاء لسكانها في ظل هذه الظروف الراهنة، و يرتبط نمو السكان

[1] عبد القادر قداوي، مرجع سبق ذكره، ص19-20.
[2] حفاظ طاهر، ديموغرافيا عامة. دار الجزائر، جامعة باتنة، ص14.

بالزيادة الطبيعية وهي الفرق بين المواليد و الوفيات دون ان تدخل الهجرة في حسابها و لدلك فإن دراسة النمو السكاني القائم على اساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول الى حجم معلوم اذا استمرت المعدلات بمستواها نفسه.

كما أن دراسة النمو السكاني تمثل أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد عليه تخطيط سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة وما يتطلبه ذلك من مدرسين، كما يساعد على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو البيئية مثل الكهرباء والماء.

ولا تقتصر أهمية النمو السكاني على مستوى التخطيط الكمي بل يمتد إلى مستوى تخطيط المشاريع خاصة المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية، وتساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية في مناطق معينة من المجتمع مثل التلوث والازدحام وما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وهو بالتالي يعطي إنذارا مبكرا لمتخذي القرار أو المخططين لإعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات .[1]

مراحل النمو الديمغرافي:

لقد أدت دراسة النمو الديمغرافي إلى محاولة تقسيمه إلى مراحل رئيسية أو دورات ديمغرافية تتميز كل

منها بصفات خاصة نتناولها فيما يلي:

- المرحلة الأولى:

و تعرف أحيانا بالمرحلة الابتدائية . و تتميز بارتفاع المواليد و الوفيات إلى أرقام كبيرة حيث ترتفع فيها

معدلات وفيات الأطفال الرضع ارتفاعا كبيرا قد يصل إلى (250 في الألف) كما أن نصف الأطفال يموتون

قبل وصولهم و لقد مرت كل شعوب العالم بهذه المرحلة التي سادت في كل أجزاء العالم تقريبا حتى القرن

17،و لكن قلت هذه المجتمعات التي تتمثل هذه المرحلة في العصر الحديث قلة واضحة و أصبحت مقصورة على بعض الأجزاء (أجزاء وسط افريقيا و بعض جزر جنوب شرق أسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية) حيث

[1] نورة عمارة، النمو السكاني و التنمية المستدامة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012، ص67

يتعدى معدل المواليد و الوفيات 30 % و لا شك أن ازدياد اتصالها بالعالم المتحضر سيؤدي إلى تقليل معدلات الوفيات بها و بالتالي دخولها في المرحلة التالية من مراحل الدورة الديمغرافية

- المرحلة الثانية :[1]

و تعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر أو المرحلة الديمغرافية الشابة و تتميز بالنمو المتزايد و السريع للسكان الناتج عن انخفاض معدل الوفيات مع استمرار معدل المواليد مرتفعا و من ثم تتسع الهوة بين المواليد و الوفيات و ترتفع نسبة الزيادة الطبيعية و يتميز الهرم العمري للسكان باتساع (أي القاعدة) و ذلك بارتفاع نسبة الصغار و تعيش معظم دول العالم النامي في هذه المرحلة أين توجد أعلى معدلات للنمو السكاني في العالم و هذه الأخيرة تعيش الآن مرحلة الانفجار السكاني الذي يعد من ابرز مشكلاتها المعاصرة و يعد التطور التكنولوجي الكبير من أهم العوامل التي مكنت الدول من الدخول إلى المرحلة الثانية .حيث استطاعت

بواسطته أن تخفض من معدلات الوفيات بها في فترة قصيرة مع بقاء معدل المواليد مرتفعا و لذلك فان ديناميكية الانفجار السكاني ترجع إلى الهبوط الكبير في معدل الوفيات نتيجة السيطرة على أسبابها

- المرحلة الثالثة:

و تعرف بمرحلة التزايد المتأخر و هي المرحلة التي تعيشها الدول ذات الخصوبة المتوسطة (معدل المواليد اقل قليلا من 20 في الألف) و وفيات منخفضة (معدل وفيات 10 في الألف) و يتميز النمو السكاني بأنه اقل من

مستواه في المرحلة السابقة ذات التزايد المبكر و تتراوح الزيادة الطبيعية فيما بين 1 % إلى 1.5 % سنويا مثل

و في هذه %سنغافورة 1.3 % و تايلاند 1.3 % و كوريا الشمالية 1.8 % و الجنوبية 0.9 % و اندونيسيا 1.8

المرحلة توجد بلدان أخرى مثل الصين 1.5 % و الأرجنتين 1.3 % والشيلي 1.7 %و التي بدأت عوامل التغير

الاقتصادي و الاجتماعي فيها تحدث تأثيرها في تقليل معدلات الخصوبة و من ثم معدلات النمو بها.

- المرحلة الرابعة:

و هي المرحلة الأخيرة في الدورة الديمغرافية و هي تشمل الدول التي وصلت إلى مرحلة الثبات و الاستقرار

الديمغرافي حيث انخفض فيها معدل المواليد و معدل الوفيات انخفاضا ملحوظا و بالتالي حبط معدل لنمو

السكاني بها إلى أدنى مستوياته في العالم حيث يتراوح بين (05 % و 1.5 % سنويا) كما هو الحال في معظم

[1]توبين علي، النمو الديمغرافي و اثره على التنمية الاقتصادية، مدكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص32

دول أوروبا و بالرغم من انه يمكن التنبؤ بان الكثير من الدول ستصل إلى المرحلة الرابعة في النهاية إلا أن ذلك الانتقال المرحلي يرتبط بتغيرات جذرية في التركيب الاقتصادي و الاجتماعي في هذه الدول يمكنها من الهبوط بمعدلات المواليد و الوفيات إلى المستوى المنخفض . و تبقى الانتقال من مرحلة إلى أخرى رهانا بعوامل أخرى متشابكة تحدث التغير في الخصائص الديمغرافية و تجعل المجتمع في حالة تحسن نحو الاحسن.[1]

[1] توبين علي، نفس المرجع السابق، ص33

المطلب الثاني: عوامل النمو الديمغرافي .

النمو الديمغرافي هو محصلة لثلاثة عناصر هي المواليد و الوفيات و الهجرة و يحدث النمو الديمغرافي عادة نتيجة زيادة عدد المواليد اكثر من عدد الوفيات (الزيادة الطبيعية) و أيضا نتيجة انتقال الأفراد من مكان لآخر (الزيادة الصناعية) الهجرة.

1-الخصوبة:

هي القدرة الممكنة في الإنجاب عند جنس البشر و هي تختلف من مجتمع لأخر كما انها تختلف من مكان الى آخر و من مجموعة سكانية الى اخرى داخل المجتمع الواحد و ذلك نتيجة عوامل اجتماعية و اقتصادية و بيئية تختلف توزيع الخصوبة بين دول العالم اختلافا كبيرا حيث يتراوح معدل المواليد بين 10-55 في الالف و تتركز المعدلات المرتفعة للخصوبة في الدول النامية بصفة عامة (مثل أمريكا اللاتينية باستثناء الأرجنتين و ارجواي و في الدول الأفريقية و كذلك في قارة أسيا باستثناء اليابان و تايوان و بالرغم من ذلك قلة من الدول النامية قد شهدت انخفاضا طفيفا في معدل المواليد بها إلا أن ذلك ليس بالوضوح الكامل الذي يمكن إدراكه بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة حيث هبط بها معدل المواليد هبوطا ملموسا في العقود الزمنية الماضية.

يشير اصطلاح خصوبة السكان إلى ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني وهي تختلف عن ظاهرة القدرة على التوالد التي تشير إلى المقدرة الطبيعية على حمل الأطفال، ويتم التعبير عن ظاهرة الخصوبة كميا بعدد المواليد الأحياء، ويمكن قياس الخصوبة عدديا من خلال عدد من المقاييس ومن اهمها نجد:

أ- معدل المواليد الخام:

يعد معدل المواليد الخام أبسط وسيلة لقياس الخصوبة، و هو عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال سنة تقويمية مقسوما على مجموع السكان المقيمين في منتصف تلك السنة و يعبر عنه بعدد المواليد لكل 1000 من السكان[1].

حاصل قسمة عدد المواليد احياء خلال فترة معينة على عدد السكان الاجمالي خلال نفس الفترة)*1000

ب- معدل الخصوبة العام:

[1] مركز الإحصاء، احصاءات المواليد2016، 2017، ص20.

و يتم حسابه بالعلاقة التالية :حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء خلال فترة معينة على عدد الاناث في مرحلة العمر 15-49 خلال نفس الفترة[1]

ج- معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة :

و يحسب كما يلي: ﴿حاصل قسمة عدد المواليد الأحياء خلال السنة للإناث الوالدات في فئة عمرية على عدد الإناث في نفس فئة العمر خلال نفس السنة﴾×1000.

د- معدل الخصوبة الكلية:

و يحسب بالعلاقة التالية:< حاصل قسمة معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة × طول الفئة العمرية>على 1000

2-الوفيات :

تعد الوفيات عنصر هام من عناصر تغير السكان حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة و إن كانت تتناقض مع الخصوبة في انها أكثر تباتا و يمكن التحكم في مستواها و لا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل و في

تركيبهم خاصية التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائما بمستوى التعمير و كذا يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة

-اتجاهات الوفيات و تطورها : لقد شهدت معظم دول العالم انخفاض في مستوى الوفاة بين سكانها في السنين الأخيرة سواء كانت دولا متقدمة او نامية و يرجع دلك بالدرجة الاولى الى التقدم الطبي و يعد الهبوط في الوفيات من العوامل الرئيسية التي ادت الى ظاهرة الانفجار السكاني و التي تعد احد ملامح التاريخ البشري الحديث و خاصة في الدول النامية حيث تمثل تحديا ضخما لمواردها.

و يمكن تقسيم اتجاه الوفيات في العالم إلى نمطين رئيسين نمط الهبوط في العالم المتقدم و الآخر في العالم النامي و لقد ارتبط هذا الانخفاض بمظاهر التقدم الاقتصادي و الحضاري و الاجتماعي و خاصة في الدول المتقدمة و بالرغم من أن الوفيات قد انخفضت في القارات المتقدمة مبكرا الا انها استمرت في الانخفاض ا- تطور الوفيات الرضع:

لقد كانت وفيات الرضع مرتفعة بدرجة ملحوظة في العالم حتى في الدول المتقدمة قبل أن يصبح للثورتين

لتدريجي بنسبة اقل من القارات النامية.

[1]محمود فوزي حلوه، الجغرافيا السكانية و الموارد البشرية، دار صفاء، الطبعة الاولى، 2006، ص10.

الصناعية و الزراعية تأثير كبير في اقتصاد دولها و مع ذلك فلقد بدأت هذه المعدلات في التناقص في بعض هذه الدول مند نهاية القرن الثامن عشر، و احسن مثال على ذلك الجزائر.

-أمد الحياة:

تختلف دول العالم في امد الحياة لسكانها اختلافا كبيرا مثل اختلافها في كثير من المقاييس الحيوية الأخرى و يمكن تقسيم هده الدول الى ثلاثة مجموعات رئيسية حسب توقع الحياة عند المولد.

المجموعة الأولى: و هي التي يقل امد الحياة بها عن 50سنة.

المجموعة الثانية: و يتراوح متوسط الحياة بها بين 50و70سنة وتشغل الغالبية العظمى من الدول النامية.

المجموعة الثالثة: و هي التي يزيد امد الحياة بدولها على 70سنة و هي تشمل الدول المتقدمة

و تحسب معدلات الوفيات: بقسمة عدد الوفيات خلال سنة معينة في دولة ما على عدد السكان في تلك الدولة في منتصف تلك السنة ×1000 [1].

3-الهجرة:

تعد الهجرة إحدى العناصر الثلاثة الرئيسية التي تؤثر على متغيرات النمو السكاني إضافة إلى الخصوبة و

الوفيات، فبينما يعتبران هذان المعدلان من النسب البيولوجية العامة التي لا تتأثر إلا بدرجة محدودة بالتغيرات الاجتماعية فان الهجرة تكاد تكون ناتجة بأكملها عن متغيرات اجتماعية أهمها الإدارة البشرية و حرية الانتقال و الهجرة في مفهومها تعني محصلة القوى المكونة للمجتمع و تأثيراتها على الافراد و الجماعات كما ان نتائج الهجرة تترك اثرا واضحا على بناء المجتمع و نظمه في كل من جانبي عملية الهجرة الى المواطن الاصلي للمهاجر و المواطن الجديد.

و هي مصطلح يشير الى انتقال الناس افرادا او جماعات من موطنهم الاصلي الى مكان آخر و الاستقرار فيه بشكل دائم او مؤقت بحثا عن مستوى أفضل للعيش و السكن.

[1] محمود فوزي حلوه، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثالث: خصائص الظاهرة السكانية و النظريات المفسرة لها.

✓ خصائص الظاهرة السكانية:

لقد كانت حقيقة السكان تفرض نفسها في مختلف مجالات البحث العلمي المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي، و مستودعا لمعطيات و خصائص عدة يمكن التطرق اليها فيما يلي

-يعتبر السكان المادة الخام التي تتشكل منها الحياة الاجتماعية حيث يستحيل تصور حياة اجتماعية دون توافر هذا العنصر و من هنا كانت الظاهرة السكانية تمثل محورا للعديد من الدراسات العلمية نظرا لتعدد جوانبها و تنوع ابعادها و من هنا كان اهتمام الباحثين في ميدان العلوم الانسانية بالظاهرة السكانية ضرورة تمليها طبيعة الظاهرة ذاتها

-و لأن السكان يشغلون مكانا او حيزا جغرافيا له خصائصه المناخية و الطبوغرافية و المساحية و الطبيعية و الجيومرفولوجية...، و لأن هذه الخصائص منفردة او مجتمعة تنعكس بطريقة مباشرة او غير مباشرة على اسلوب حياتهم و تفاعلهم مع هذا المكان، كان للبعد و الجانب الجغرافي قيمته الكبرى في فهم قضايا السكان و مشكلاتهم الراهنة و المستقبلية و اسباب غنى و فقر و تطور و تخلف بعض المجتمعات.

-تتميز الظاهرة السكانية بالطابع الاجتماعي علاوة على ما لها من طابع بيولوجي حيوي و ايكولوجي، و ذلك لأنها تمثل ناتجا لعدد لا حصر له من المتغيرات الاجتماعية. و من ثم لسنا نبالغ ان نقول ان دراسة العنصر السكاني تمثل عاملا مشتركا بين مختلف العلوم الانسانية و الاجتماعية، او ان نقول ان فهم الحقائق السكانية يعد مطلبا ضروريا لفهم العديد من المتغيرات الاجتماعية، باعتبار الحقائق السكانية تمثل الاطار الأشمل و الأوسع الذي تفسر في حدوده هذه المتغيرات.

✓ النظريات المفسرة للنمو الديمغرافي:

كانت القضايا السكانية محل اهتمام عدد كبير من رجال السياسة و الفلاسفة منذ اقدم العصور، إلا ان اهتمامهم لم يكن يعنى بالتفاصيل التي هي عليه اليوم بل كانت سطحية و بسيطة، لذلك لا نجد مساهمات هامة. و رغم ذلك فإننا نرى أنه من المفيد ان نستعرض تلك الآراء بصورة موجزة[1].

نظرية مالتوس:

[1] عبد القادر قداوي، مرجع سبق ذكره ، ص21-22-31.

استندت نظرية مالتوس على المعلومات و البيانات التي كانت متوفرة في انكلترا و الولايات المتحدة الامريكية، و بعض الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر حول عدد السكان و معدل الإنتاج من الأرض و استخلص النتائج العامة، و تضافرت و تفاعلت العديد من العوامل في احداث التطور في الاهتمام بدراسة الظواهر السكانية في تاريخ الفكر الانساني و في تبلور الفكر المالتوسي يمكن ايجازها على النحو التالي:

-الزيادة في اعداد السكان في بقاع العالم ايان القرن التاسع عشر، و ما ترتب عليه من مشاكل سكانية متمثلة بالهجرة، و البطالة، و الانحراف، و ظهور الجريمة، و انتشار الفقر، الازمة الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفتها الثورة الفرنسية و الاضطراب السياسي فضلا عن الأفكار التي جاءت بها الثورة و التي لم تلق الرضا و القبول عند مالتوس و عند المدافعين عن النظام السياسي في انكلترا.

-تقدم البحث العلمي و الاحصاء، ساهم نمو و تقلب الاسلوب العلمي في البحث و احصاء الدراسات السكانية للإفادة من طرقه و اساليبه في عرض البيانات السكانية في رسوم و أشكال بيانية الى جانب ظهور مناهج جديدة تفيد في تحليل اتجاهات الخصوبة و تزايد استخدام المسوح الميدانية لتحديد و كشف العوامل المؤثرة في توقيت المواليد و معدلاتها.

-التقدم في العلوم البيولوجية التي اعدت معلومات حول صفات السكان النوعية، و الفيزيقية، و النفسية، فضلا عن دراسة السلالات البشرية.[1]

مبدأ مالتوس في السكان:

يستند مبدأ مالتوس في السكان الى فرضيتين أساسيتين هما:

1-الغذاء ضروري للإنسان و لوجوده.

2-العاطفة بين الجنسين ضرورية و سوف تظل في حالتها الراهنة تقريبا.

و هكذا قد لخص هذين المبدأين في الطبعة الأولى لمقالته بالصورة التالية:

أظن أني أقدم بصورة طيبة نوعا ما هاتين المقالتين اولهما ان الغذاء ضروري لوجود الإنسان و الثانية ان العاطفة بين الجنسين ضرورية و سوف تظل في حالتها الراهنة تقريبا. بعد ذلك يستطرد ليقول: و إذ يفترض

[1] فراس عباس فاضل البياتي، الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان، المؤسسة الجامعية للدراسات، 2013، ص38-39-40.

ان هاتين المقولتين قضية مسلمة، أقول ان قدرة السكان هي أعظم بدرجة لا متناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان. و يزيد السكان بنسبة هندسية إذا لم يحد من الزيادة و لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية. هذا و أن المعرفة الطفيفة بالأعداد لتبين ضخامة القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية.

و النسب التي كانت في ذهن مالتوس هي :

تزايد السكان: 1-2-4-8-16-32-64

تزايد الغذاء: 1-2-3-4-5-6-7 [1]

النظريات بعد مالتوس[2]:

بعد ان تطرقنا لعيوب نظرية مالتوس ،و بعد ان دخلت المتغيرات الاجتماعية بشكل قوي في المشكلة السكانية ، كان من المنتظر ظهور نظريات جديدة تفسر الواقع الجديد للمشكلة السكانية، و اتبعت في اسلوبها نفس الاسلوب الذي اتبعه مالتوس في نظريته لكن بتحليل مختلف، و عموما سوف نتطرق الى ابرز هذه النظريات في ثلاثة اقسام مختلفة هي النظريات الطبيعية، النظريات الاجتماعية و النظريات الاقتصادية الحديثة .

1-النظريات الطبيعية: تعتمد هذه النظريات أساسا على الاعتقاد بأن طبيعة الانسان نفسه و طبيعة العالم الذي يعيش فيه تتحكمان في نموه بنسبة معينة، و هذا النوع من النظريات يرينا كيف كان علماء الحياة يحاولون ايجاد قانون لنمو السكان يتمكنون به من معرفة ما حدث في الماضي و ما سيحدث في المستقبل دون اي تدخل من الانسان من ناحية القيم و الاتجاهات لأن ذلك شيء طبيعي و لا يمكن للإنسان منعه. و لقد تعددت النظريات الطبيعية بعد مالتوس الى اننا سنقتصر على أشهرها باختصار فيمايلي:

نظرية سادلر:

على عكس نظرية مالتوس الذي كان يري بأن الزيادة السكانية تتأثر بالبؤس و الرذيلة، جاءت نظرة سادلر الذي يرى بأن الزيادة في عدد السكان تتأثر بالسعادة بين أفراد المجتمع، فكلما شعر الناس بقدر كبير من

[1] عبد علي الخفاف و محمد أحمد عقلة، جغرافية السكان دراسة في ادب السكان و ديمغرافية الوطن العربي. دار الكندي، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص53.

[2] عبد القادر قداوي، مرجع سبق ذكره ، ص35-36.

السعادة و الراحة و السرور – بمعنى انه اذا وصل السكان الى درجة عالية من الثراء- فإن العوامل البيولوجية تتدخل لإنقاذهم من كثرة النسل و ذلك من خلال عمليات فيزيولوجية بحتة، كما اكد على ان ميل السكان الى التزايد سوف يتناقص بالطبيعة كلما زاد الازدحام السكاني في المراكز العمرانية و ان اعدادهم تتوقف عن النمو و التزايد في المرحلة التي يتمتع فيها اكبر عدد من الناس بأكبر قدر ممكن من السعادة بافتراض تساوي جميع الأشياء الاخرى.

نظرية توماس دبلداي :

لقد رأى دبلداي الاقتصادي و الفيلسوف الاجتماعي الانجليزي أن التزايد في عدد السكان تتصل اتصالا عكسيا بمواردهم من الغذاء فكلما تحسن مورد الغذاء حدث تباطؤ في زيادة اعدادهم.

و في كل المجتمعات فإن الفقر يشجع على الخصوبة العالية لدى السكان و من تم نرى زيادة مستمرة في عدد الذين لا يحصلون إلا على قدر من الغذاء أي بمعنى آخر في صفوف السكان الأشد فقرا أما الاغنياء الذين يتمتعون بكفاية الغذاء فإن عددهم في تناقص مستمر و بين هاتين الطبقتين الفقراء و الأغنياء توجد طبقة وسطى يحصل أفرادها على كفايتهم من الغذاء و يعيشون عيشة وسطا و يكون عدد سكانها ثابتا و هذا يستتبع أن الزيادة أو النقص في مجموع السكان الكلي يتوقفان على التناسب العددي بين هذه الحالات الثلاث في كل مجتمع.

هربرت سبنسر(1820-1903):

اعتقد هربرت سبنسر الفيلسوف الانجليزي الشهير بوجود قانون طبيعي يحل الانسان من أية مسؤولية عن التحكم في زيادة عدد افراده و يرى بأن الطبيعة حققت هذه الغاية عن طريق اضعاف اهتمام الانسان بالتناسل في حين تؤدي به الى تخصيص المزيد من الوقت و الجهد في التنمية الشخصية و العلمية و الاقتصادية[1].

و استخلص سبنسر من تلك الملاحظات ان هناك علاقة عكسية بين المجهود الذي يبذله الفرد لتأكيد ذاته و جهده، و تنبأ سبنسر بأن مشكلة تزايد السكان ستحل مادام الإنسان يطمح للرقي و يبذل جهودا جمة لتحقيق هذا الهدف.

2-النظريات الإجتماعية:

[1] محمد علي الفرا، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي. عالم المعرفة، 21، الكويت، 1979، ص12.

جاءت النظريات الاجتماعية بآراء تختلف عن النظريات الطبيعية في مجال النمو السكاني، جاعلة للعوامل الاجتماعية الدور الرئيس من حيث السيطرة على الانسان و التحكم في نموه العددي، فتجعله يتكاثر او يعمل على تحديد تكاثره في الوقت الذي لا تتغير فيه طاقاته البيولوجية، و منذ مالتوس تعددت النظريات الاجتماعية عن نمو السكان، و سنختصر ابرز هذه النظريات فيما يلي:

نظرية ديمون:

يمكن تلخيص نظرية ديمون بايجاز في انه كان يعتقد ان الفرد يميل الى الصعود نحو مستويات اعلى في بيئته الاجتماعية عن طريق عملية تشبه الخاصية الشعيرية، و في هذه العملية من الارتفاع الى اعلى يصبح توالده اقل احتمالا، اذ يبتعد عن وسطه الطبيعي و عن اسرته و نتيجة لهذا يفقد الاهتمام بالاسرة.

كارل ماركس(1850-1883):

يذكر كارل ماركس أن الفقر و الشقاء يرجعان إلى ميل طبيعي في الإنسان إلى الإنجاب (كما

قرر مالتوس من قبل) و يرى أن الفقر و البؤس إنما يدنيان بوجودهما في زمان و مكان معينين الى النظام الذي يكون سائدا فيهما فيعجز عن تشغيل افراد المجتمع تشغيلا كاملا، كما قرر ماركس انه لا وجود لقانون عام ثابت للسكان و إنما لكل عصر و لكل مجتمع قانون خاص به و يفترض "ماركس" أنه لا يوجد سكان فائضون عن الحاجة و لا فقر أو بؤس إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الإشتراكي اي ان ظروف الزمان الاقتصادية هي التي تخلق مشكلة السكان و ليست بعض الخواص الثابتة في الطبيعة كما ينادي جماعات النظريات الطبيعية الذين يبحثون عن قانون واحد ثابت ينطبق على كل زمان و مكان.

الفقر في تصور ماركس هو الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها و تعانيها الطبقة البروليتارية، و هي نتيجة حتمية للاستغلال الذي تمارسه البرجوازية شرطا لنفوذها السياسي، لكن يجب ان نلاحظ ان الفقر باعتباره وضعية نقص و حرمان هو ظاهرة ملازمة لكل نظام هيمنة و استغلال، بغض النظر عن اختلاف أشكاله عبر التاريخ و تطورها.[1]

و مع كل أبعاد هذه النظرية الإيديولوجية فلقد ثبت بالدليل القاطع فشلها نظريا و واقعيا فمعظم الدول الإشتراكية تعاني من الانفجار السكاني و هي تعاني كذلك من التخلف الاجتماعي و الاقتصادي.

كارسوندرز:

[1] منوبي غباش، فكرة الفقر وواقع الفقراء، خريف، 2019، العدد30، ص 84.

تقوم نظرية كارسوندرز في السكان على أساس أن الإنسان ذاته قادرا على التحكم في أعداده و أنه اي الانسان يناضل بإستمرار في سبيل الوصول الى العدد الأمثل و هو العدد الذي يتيح أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد إذا أخذنا في الاعتبار البيئة أو مستوى المهارة و عادات الناس و تقاليدهم و غير ذلك و عندئذ تحكم الإنسان بوجه عام في أعداده بقصد الوصول إلى الحد الأمثل الذي يختلف بالطبع من وقت لآخر بحسب و في ضوء الظروف الاقتصادية التي يعيشون فيها و ذكر كارسوندرز بأن الانسان قد اضطر الى ابتكار اساليب عديدة للوصول إلى هذه الغاية مثل الإجهاض و وأد الأطفال و عزل النساء و غير ذلك حتى يمكنه التحكم في زيادة عدده و بهذا يؤكد كارسوندرز على تحكم الانسان الفعلي في زيادة عدد افراده اكبر مما فعل مالتوس و يؤكد بدرجة اقل على الموانع الإيجابية.

3-المالتوسيون الجدد:

يطلق على الباحثين الجدد الذين يؤيدون فكر مالتوس اسم المالتوسيون الجدد اذ يذهب هؤلاء الى حد القول بأن السكان لديهم إمكانيات النمو بمعدلات سريعة جدا و أنه اذا لم يتخذ خطوات للإبطاء من هذا النمو سوف يتضخم أعداد السكان في اتجاه مضاد و معاكس لحدود الموارد المتاحة سواء كانت موارد غذائية أو ضرورية أخرى للعيش و البقاء و لقد ذهبوا الى ان النمو كان سببا في كثير من المشكلات الاجتماعية و الشقاء الانساني.

و لا يذهب المالتوسيون الجدد إلى حد القول بأن الإقلال من النمو السكاني سيقضي على المشكلات الاجتماعية و المعاناة فحسب بل ذهبوا الى ان مثل هذه الخطوات سوف تحقق التطور الاقتصادي و تحسن مستويات المعيشة ذلك لأن النمو السكاني السريع يعد في نظرهم من اهم مقومات التطور الاقتصادي إذ بدلا من أن توجه الموارد لدفع التطور الاقتصادي تستخدم لإعالة القطاع غير الإنتاجي من السكان (الاطفال و الشباب).

فقد صاغ مالتوس نظرية قيمة العمل لتتمكن المنشأة الصناعية من الحصول على عنصر العمل بأقل الأجور الممكنة، فتكلم مالتوس عن العلاقة بين الموارد البشرية و الموارد المادية، و إنه لا بد من حصول عنصر العمل على المواد الغذائية بأقل تكلفة ممكنة حتى يمكن توفير العمل الى المنشأة الصناعية بأقل اجر ممكن.[1]

4-نظرية الانتقال الديمغرافي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص30.

لقد عرف المجتمع البشري في تاريخه عدة مراحل مختلفة خلال تطوره و عبر الزمن و في كل مرحلة من هذه المراحل كان لها و لاشك ان نمطها خاص في إعادة الانتاج السكاني و الذي كان حتما في علاقة وطيدة مع الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و لاسيما منها الظروف المعيشية و البيئية المحيطة[1].

كما ان هذه النظرية حاولت تفسير السبب الذي جعل الدول المتقدمة تمر بنفس المراحل الثلاث للتاريخ السكاني الحديث. و لكن بدرجات مختلفة، و هذه المراحل التطورية للسكان تلخص الى حد كبير ما يعرف في الأدب الاقتصادي للسكان بنظرية التحول الديمغرافي، تتمثل هذه المراحل فيما يلي [2]:

المرحلة الإبتدائية: تعرف بمرحلة ما قبل المجتمع الصناعي تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل المواليد و الوفيات.

المرحلة الإنتقالية: تعرف بمرحلة التزايد السكاني المبكر، تميزت هذه المرحلة بالنمو السكاني المتزايد و السريع نتيجة انخفاض معدل الوفيات مع بقاء معدل المواليد مرتفعا.[3]

مرحلة التوازن الحديث: لقد عرفت معدلات الولادات هبوطا الى ان قاربت معدلات الوفيات التي اتجهت نحو الاستقرار عند حد معين مما أدى الى انخفاض معدلات النمو السكاني ، و تركيز نظرية الانتقال الديمغرافي على ثلاث مبادئ رئيسية و هي:

1-معدلات الوفيات تكون السباقة الى الانخفاض مقارنة مع معدلات الخصوبة.

2-تحديد الولادات يكون مسبوق بانخفاض نسبة الزوجات.

3-تأثير الدخول في نمو اقتصادي حديث في تحقيق انخفاض جوهري للخصوبة.

على العموم فإن البلدان المتطورة قد اتمت انتقالها الديمغرافي اما دول العالم الثالث فهي تتميز بانخفاض كبير بمعدلات الوفيات دون ان يصاحب ذلك انخفاضا مماثل بمعدلات الولادات مما جعل الكثير منها تعرف ارتفاعا كبيرا في معدلات النمو الديمغرافي[4].

5-النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة:

ومن أهم هذه النظريات نجد:

[1] توبين علي، مرجع سبق ذكره، ص20.
[2] عمارة نورة، مرجع سبق ذكره، ص41.
[3] بوهراوة عز الدين، عمراوي صلاح الدين، النمو الديمغرافي و تحولاته في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019، ص 20.
[4] توبين علي، مرجع سبق ذكره، ص21.

المدرسة الكترية:

اتسمت أفكار الكتريون بالتفاؤل واعتقدوا أن الحافز الأساسي للاقتصاد هو النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال باعتباره عاملا مساعدا لزيادة الاستثمار والدخل و التوظيف.

عولجت المشكلة السكانية ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الأوضاع المؤدية لظاهرة البطالة بمعنى ان المشكلة أصبحت متعلقة بالبحث عن العوامل المسببة للبطالة, وعلى غرار الكلاسيك اعتقد الكتر يون إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني.

وفي رأي " ألفن هانسن " أن تزايد الفرص المتاحة للاستثمار تكون بسبب ثلاثة عوامل أساسية تساعد على نمو حجم الطلب الفعال وهي:

- ✓ تزايد النمو السكاني.
- ✓ الاختراعات التكنولوجية.
- ✓ التوسع الجغرافي للرأسمالية.

واتفق هانس مع كيتر واعتبر أن زيادة السكان هي عامل هام في حفز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنويع حاجات الناس وعلى عرض العمال, فتباطؤ النمو السكاني يؤثر على الاستثمار من عدة زوايا:

- تباطؤ النمو السكاني يؤدي إلى تقليص نمو السوق لتزداد مخاطر الاستثمار مع انخفاض الربح.

- تباطؤ النمو السكاني يؤدي لانخفاض الاستثمار بسبب التحول الذي يحدث في بنية الطلب فالنمو المتزايد للسكان يزيد من الضغوط على المرافق العامة وباعتبار أن الاستثمار في هذا المجال يستوعب نسبة هامة من إجمالي الاستثمار فيتجه معدل الاستثمار نحو الانخفاض.

- تباطؤ النمو السكاني يجعل ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل فتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و مما ساعد على ترسيخ صحة السياسة الكترية وفاعليتها تلك العلاقة للاقتصادي الانجليزي فيليبس لعام 1957 بين معدل التضخم و معدل البطالة، فمن خلال دراسته للعلاقة بين معدلات التوظيف ومعدلات الأجور النقدية، ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية والعكس من ذلك.

لتتطور الفكرة إلى وجود العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وعبر عنه بمنحنى فيليبس على اساس انه حينما يرتفع حجم الطلب الفعال والوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل يؤدي إلى اختفاء البطالة في نفس الوقت يبدأ التضخم في الظهور، كما أنه في الفترات التي تشهد انخفاض حجم الطلب الفعال، فإن البطالة تتسع و تتدهور الأسعار اي يقل التضخم و الشكل يوضح تلك العلاقة .[1]

الشكل (1-1): العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم

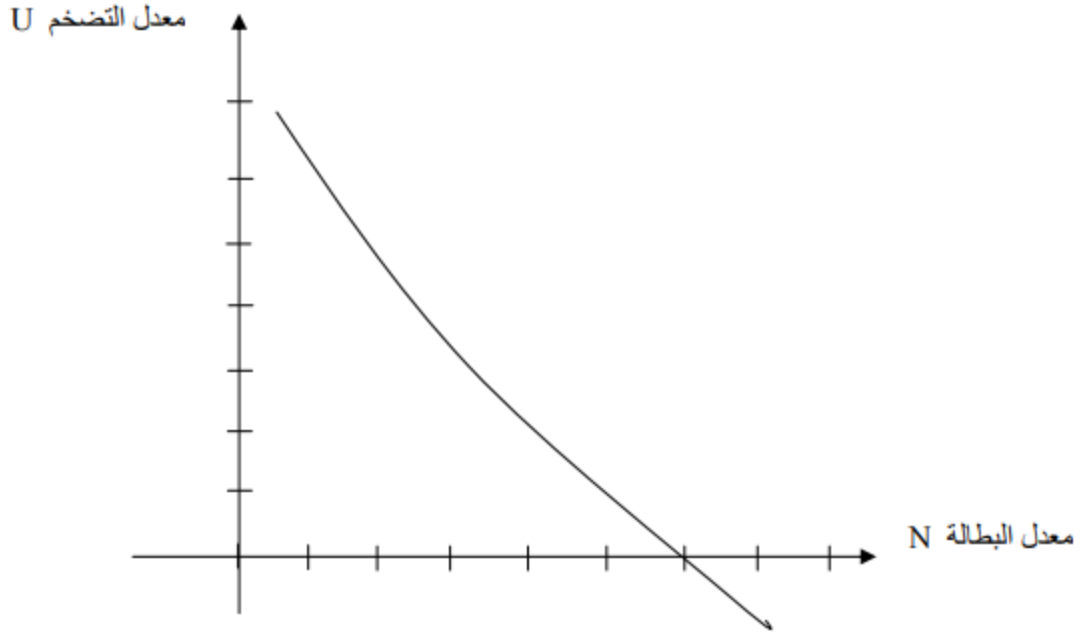

المصدر: محاضرات الأستاذ تومي، المرحلة الأولى ماجستير.

ويرى فيليبس أن علاج التضخم يكون في ارتضاء بمعدل معين للبطالة.

و ابتداء من عام 1982 انهارت هذه العلاقة الكترية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ففي الوقت الذي بدأ فيه نمو الطلب الكلي ينخفض بسبب ضعف الإنفاق الاستثماري إذ بالأسعار ترتفع لتعرف في نفس الوقت معدلات البطالة تزايد لتصبح العلاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهي ظاهرة تعايش البطالة مع التضخم عرفت بمصطلح التضخم الركودي.

2- النظريات السكانية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة:

أهم النقاط الجوهرية للمدرسة النيوكلاسيكية نستخلصها من بعض روادها نجد:

أ- ريتشارد جونز:

[1] رمزي زكي، المشكلة السكانية و الخرافة المالتوسية الجديدة. عالم المعرفة، الكويت ، 1984، ص136.

رفض اعتبار عدد السكان يدخل كمتغير مستقل أو أساسي في تحديد الريع، فيرى أن السكان يميلون لضبط عددهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم بتطبيق الموانع الوقائية وفسر ارتفاع الريع للتحسن الذي طرأ في المزارع و ارتفاع انتاجيتها .

ب- ألفرد مارشال:

عارض مالتوس ورأى أن النمو السكاني يمكن أن يزيد من حجم الثروة من خلال ما يؤديه من زيادة إنتاجية الأرض الفقيرة، وأهم ما يميز المدرسة النيوكلاسيكية نظرية الحجم الأمثل.

الحجم الأمثل للسكان عند المدرسة النيوكلاسيكية:[1]

يعرف كارل سويندرز الحجم الأمثل للسكان يتمثل في ذلك العدد الذي ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد

يبين كانان العلاقة بين السكان كمتغير اقتصادي واجتماعي وبين موارد الثروة القومية ليصبح الوضع السكاني الامثل هو الوضع الذي يتوسط وضع الكثرة والقلة عندما يصبح دخل الفرد في المتوسط، في اعلى امكانياته فالحجم الأمثل لا يتصل بالعدد فقط بل بالعلاقة بين العدد من جهة وموارد الثروة من جهة اخرى والشكل الموالي يوضح نظرية الحجم الأمثل للسكان بأبعادها الثلاثة، القلة والكثرة والحجم الأمثل.

الشكل 2 نظرية الحجم الأمثل

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 108.

الشكل (1-2): نظرية الحجم الأمثل

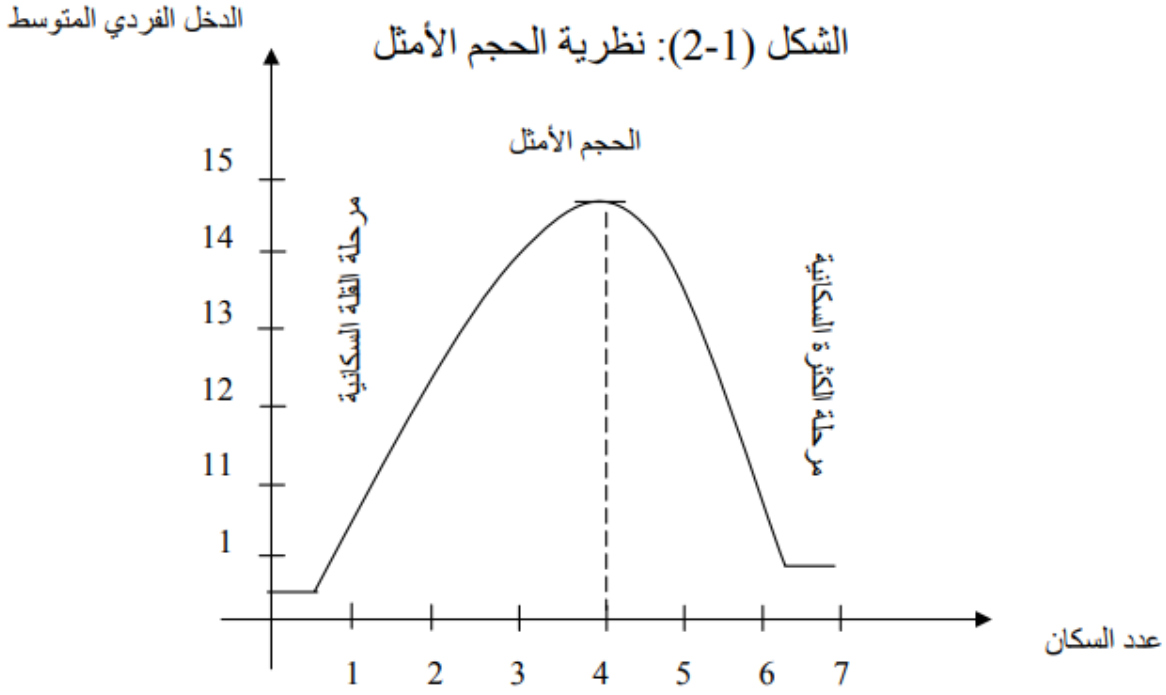

المصدر: أوكيل حميدة اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص32.

ولقد تحقق الحجم الأمثل بعد مرحلة القلة أو بصورة أخرى تزايد الغلة، وعند النقطة التي تبدأ بعدها تناقص الغلة وهي مرحلة الكثرة السكانية، حينها يصل الدخل الفردي المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن له.

وركزت الأبحاث في نظرية الحجم الأمثل على حالتين:

حالة السكون: تسود اقتصاديات البلدان النامية وهي حالة فرضية غير عملية ويقصد به على أن الحجم الأمثل للسكان في حالة السكون وهو ذلك العدد الذي ينتج أقصى ناتج من السلع والخدمات في المتوسط باستخدام مصادر الإنتاج القائمة في المجتمع، أي ثبات الدخل الفردي في المتوسط حتى اذا زاد او قل حجم السكان.

حالة الحركة: تميز الدول المتقدمة بحيث تتغير الأحجام السكانية المثلى تبعا للظروف الجديدة وطبيعة النظام الاقتصادي .

نظرية العمل غير المحدودة : ارثرلويس:

اهتمت هذه النظرية بالسكان وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية أهم فروضها عرض غير محدود للعمل و في القطاع الزراعي على وجه الخصوص، فتظهر البطالة المقنعة لتنخفض الأجور المدفوعة إلى حد الكفاف، باعتبار الأجور تتحدد وفق قانون العرض والطلب، فلا بد من انخفاض اسعار عوامل الانتاج.

و يتساءل لويس هل يمكن الاستفادة من هذا الوضع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية؟

وأشار لويس بأن معالجة الوضع يتم بسحب فائض العمالة للقطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بأجور منخفضة باعتبار هذا القطاع تتركز فيه الاستثمارات الحكومية والفردية ويشترط أن تتغير الأجور تبعا لتغير الإنتاجية وعليه يحذر لويس من المغالاة في رفع الأجور.

و بهذه السياسة تحول نقمة الزيادة السكانية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

5-نظرية الطلب على العمل : كونتز:

تنسب هذه النظرية للعالم كونتز سنة 1957 وتنص على أهمية عامل الطلب في تحديد السعر لسلعة ما وأبرز أهمية الطلب على العمال كمحدد اقتصادي في تحديد نمو السكان وتوزيعهم ومحدد للهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية على المدى الطويل فيرى أن الطلب عامل مؤثر على نمو السكان عن طريق إحداث تغيرات سكانية، وتعد الدول النامية المنطلقة أو الناشئة للتصنيع المجال لتطبيق هذه النظرية فيعتقد كونتز أن الصناعة عند بدايتها نجم عنها زيادة ملموسة في طلب العمال وهو ما يترتب عنه زيادة في الأعداد السكانية كنتيجة لعاملين أساسيين هما:

-الانخفاض الملحوظ في الوفيات نتيجة التحسن في الخدمات الصحية المرتبطة بالصناعة.

-زيادة معدل الخصوبة مراده زيادة الطلب نظير التقدم الاقتصادي.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

- ✓ **تعريف النمو الاقتصادي:**

ان ظاهرة النمو الاقتصادي تعتبر من الظواهر الحديثة نسبيا، مما يجعل اعطائه معنى محدد، سواء من ناحية المدى الزمني او من حيث التغيرات الفنية و التكنولوجية و الإقتصادية و السياسية و الاجتماعية السائدة التي تخضع لها فهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، فيراه فرانسوا بيرو على انه: الزيادة المستمرة خلال فترة او عدة فترات طويلة المؤشر تقدير اقتصادي، غالبا هو الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد. و يراها فلامينغ فيرى النمو الاقتصادي على انه: يرتكز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط دون ان يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد او بنوعية السلع و الخدمات التي يحصلون عليها.

كما انه يقاس بمعدل الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي او متوسط نصيب الفرد منه.[1]

و بصفة عامة يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، و هذه السلع يتم انتاجها باستخدام عناصر الانتاج الرئيسية، و هي الأرض و العمل و رأس المال و التنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغير ايجابي في مستوى انتاج السلع و الخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن اي انه زيادة الدخل لدولة معينة و هو مساوي ل[2]:

$$TCE=\frac{PIBT-PIBT-1}{PIBT-1}$$

معدل النمو الاقتصادي =TCE

الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية $=PIBT$

الناتج المحلي الاجمالي للسنة الماضية $=PIBT-1$

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[3]

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما خلال فترة زمنية على توفير السلع و الخدمات و مهما كان مصدر هذا التوفير محلي او خارجي.[4]

وبالتالي يمكن التفرقة بين نوعين من النمو، الأول شامل ويتحقق حين ينمو الناتج الوطني الحقيقي والثاني كثيف وهو التحسن في مستوى الحياة من خلال نمو الدخل الفردي الحقيقي[5]

- ✓ **انواع النمو الاقتصادي:**

يمكن التمييز بين نوعين من النمو هما:

النمو الشامل: يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، و هو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى ان النمو يسمى نموا توسعيا.

[1] قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص18.
[2] نسرين عوام و آخرون، أثر النمو الاقتصادي و النمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، المجلد4، العدد2،جامعة أم البواقي-الجزائر، ديسمبر2020، ص149.
[3] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص73
[4] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي. دار صفاء، عمان، 2005، ص347.
[5] قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص20

لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، و يتحقق هذا النوع عندما ينمو انتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى ان الدولة قد تحقق نموا اقتصاديا موسعا حتى و لو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني.

النمو المكثف: يقوم النمو المكثف علو نمو الانتاجية اي زيادة الانتاجية تنظيم افضل للعمل و بمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الانتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، و يمكن ان يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد او نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث و التطوير، الابتكار و زيادة الانتاجية، و عليه فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم و التنسيق الانتاجي، معنى ذلك ارباح الانتاجية بدون ان يكون هنالك اجبار في زيادة كميات عوامل الانتاج المستعملة، و يمكن ان يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع و الخدمات المتاحة للفرد، و عليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو الكثيف[1].

- ✓ **قياس النمو الاقتصادي:**

بحثت العديد من الدراسات عن الوسيلة التي تمكنها من قياس درجة النمو الاقتصادي في الدول. فقامت بمعالجة هذا الموضوع و توضيح المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الخام و اعتباره مؤشر و أداة أساسية لقياس أو تقييم تطور النمو الاقتصادي، بحيث يعبر عنه محاسبيا بالمعادلات التالية:

-زاوية الانفاق: الناتج المحلي الخام= الاستهلاك النهائي + التراكم الخام للأصول الثابتة + تغير المخزون + الصادرات – الواردات.

-زاوية الدخل: الناتج المحلي الخام= تعويضات الأجراء + استهلاك رؤوس الأموال الثابتة + ضريبة متعلقة بالإنتاج + فائض الاستغلال الصافي.

-زاوية الإنتاج: الناتج المحلي الخام= القيم المضافة + الرسم على القيمة المضافة + الحقوق و ضرائب على الواردات.

لكن نظرا لبعض النقائص التي يعاني منها الناتج المحلي الخام كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي تم وضع مؤشر جديد من قبل الباحثين و المتمثل في مؤشر التنمية البشرية و الذي يحتوي على ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، مستوى الصحة مقاسا بمعدل الأمل في الحياة و مستوى التعليم مقاسا بنسبة التمدرس.

[1] نسرين عوام و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص150.

كما يمكن قياسه باستخدام معدل النمو البسيط الذي يتم الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= (الدخل الحقيقي في الفترة التالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)÷ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة.[1]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

سنتعرض للمحددات التقليدية و المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

1-المحددات التقليدية للنمو الاقتصادي:

تشتمل هذه المحددات على قسمين و هي كالآتي: محددات الموارد الكمية و النوعية، و المحددات البيئية و محددات التخصص و التقدم التقني.

أ-محددات الموارد الكمية و النوعية: هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، و يمكن ايجازها فيما يلي :

كمية و نوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي:

معدل الدخل الحقيقي للفرد=الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي/عدد السكان

كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي أكبر، و بالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما اذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي و رافق ذلك زيادة في عدد السكان الى الضعف ايضا فمعنى هذا ان الدخل الفردي الحقيقي سوف لن يتغير. ان زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة، كما تؤثر انتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي حيث تستخدم عادة مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية او لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع و خدمات[2].

يرى الاقتصاديون ان عنصر العمل كأحد عناصر الانتاج هو واحد من مدخلات العملية الانتاجية و ذو دور فعال فيها، و ان نوعية العمل ترتبط ايجابيا ببعض الأمور الهامة و منها التحسينات في صحة السكان و طول اعمارها، و هي أمور مرغوبة كأهداف في حد ذاتها و لكن لها نتائج تنعكس على مستوى الانتاج و الإنتاجية،

[1] محمد بوطلاعة و رميسة كلاش، اثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، مجلد3، العدد6، جامعة العربي بن مهيدي- الجزائر، ديسمبر 2020، ص114.

[2] بورجة صارة، اثر تغيرات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012، ص 10.

و لا شك من أنها عملت في تجارب الماضي على زيادة انتاجية و حدة العمل بفضل تحجيم حالات المرض، الحوادث و الغياب عن العمل .

و كذلك التعليم يؤثر على كمية و نوعية الموارد البشرية، و هو أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل، و هذا من اجل ابتكار و تشغيل و اصلاح الآلات المعقدة في غمرة التطور التكنولوجي.

كمية و نوعية الموارد الطبيعية: يعتمد انتاج اقتصاد معين و كذلك نموه الاقتصادي على كمية و نوعية الموارد الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعدن، المياه ، الغابات...الخ ، فالإنسان يستغل الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف و الغايات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

تراكم رأس المال:

رأس المال هو عبارة عن جميع ما أنتجه الانسان و يسهم في انتاج السلع و الخدمات النهائية مثل المعدات و الآلات و المكائن و المباني، و عائده الفائدة في المؤسسات التي تتعامل بالفائدة و بديل ذلك حصول مالك رأس المال على حصة من الربح.[1]

لابد للمجتمع ان يضحي من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، الآلات، الجسور، الجامعات، المستشفيات ...الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي التي تؤثر في الاستثمار و أهمها:

-توقعات الارباح.

-السياسة الحكومية تجاه الاستثمار.

و أن كلفة النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب ان يضحي به في المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

بما أن تراكم رأس المال يكون بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، يمكن القول ان القطاع الصناعي يمكن ان يستعمل كمحرك للنمو الاقتصادي، في حين ان القطاع الزراعي يمكن ان يعرقل هذا النمو و ذلك بسبب تناقص الانتاجية المتوسطة للعامل الزراعي و ارتفاع اسعار السلع الغذائية و ارتفاع مدخرات المزارعين التي قلما يتم استخدامها في استثمارات منتجة في النشاط الزراعي او خارجه.

ب-محددات بيئية و محددات التخصص و التقدم التقني:

[1] يوسف عثمان عبد الكريم يوسف، أساسيات الاقتصاد ، جامعة الزعيم الازهري، ص10.

1 تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

1-التخصص و الانتاج الواسع[1]: ان مبدأ التخصيص و تقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776 يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث ان تقسيم العمل و التخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة الى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الانتاج و هو ما يسمى اقتصادي بتحسين الكفاءة الانتاجية للعامل، و الحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية تكون اقل و ذلك لمحدودية حجم الأسواق.

2-معدل التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الانتاج او لطبيعة السلع المنجزة و التي تسمح بإنتاج اكبر بنفس كمية المدخلات او بالحفاظ على نفس كمية الانتاج بمدخلات اقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الانتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر و مناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي. كما يمكن تعريفه على انه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[2].

3-العوامل البيئية[3] : النمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل المشجعة السياسية، الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية، فيعتبر وجود استقرار سياسي و قطاع مصرفي متطور من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي فعند الكلام عن العوامل السياسية نجد ان الواقع السياسي لأي دولة له تأثيره المباشر على النمو الاقتصادي فالاستقرار السياسي يلعب دورا هاما في التأثير على غالب عناصر النمو الاقتصادي.

كما يعتبر المستوى الثقافي عاملا اساسيا في التأثير على النمو الاقتصادي، لذلك نجد حرص الدول المتقدمة على ان تصل به الى ارقى المستويات.

اي ان تحقيق النمو بشكل ايجابي يستلزم نمو عناصر الانتاج و تحسن مستوى القدرات التنظيمية و تغير العوامل الحضارية بشكل مناسب.[4]

2-المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي:

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي. دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، الأردن، 2009،ص45.
[2] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2013، ص43.
[3] بورجة صارة، مرجع سبق ذكره، ص12.
[4] عبد الرحمن يسرى احمد، النظرية الاقتصادية، الاسكندرية، 2004، ص222

سنقوم بالتطرق الى اهم محددات النمو الاقتصادي الكيفية و الكمية، و التي كانت نتيجة للنماذج و النظريات الاقتصادية و تجارب بعض الباحثين و الاقتصاديين.

أ-المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي:

تتمثل هذه المحددات فما يلي:

1-الاستقرار السياسي و الأمني: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي الى عدم تشجيع الاستثمار و إعاقة النمو الاقتصادي مما يترتب عليه ان اصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون او يخشون من استثمار رؤوس اموالهم، و لذلك كلما كان البلد اكثر استقرارا و امانا كان تكوين رأس المال في المستقبل اكبر، و على العكس كلما كان البلد اقل استقرارا و أمانا كان تكوين رأس المال صغيرا في ذلك البلد.

2-الحلقة المفرغة للفقر: ان المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من اهم الاسباب في توليد الحلقة المفرغة للتخلف في تلك البلدان، ذلك أن تكوين رأس المال من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي، و هكذا فإن تطوير الاستثمار يزيد في الادخارات و نمو معدلاتها، فعدم توفر الموارد لاستخدامها في تعزيز و تطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل لإنتاج الغذاء و السكن و غيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من الاستهلاك الجاري من اجل الاستثمار[1].

أي ان انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار و بالتالي انخفاض معدل الاستثمار بما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خصوصا اذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي الى انخفاض الادخار الشخصي و باستمرار هذه الحلقات المستعملة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية.[2]

الشكل 1-3 : مخطط مبسط للحلقة المفرغة للفقر:

[1] بورجة صارة، مرجع سبق ذكره، ص13.
[2] عظيم اسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016، ص23.

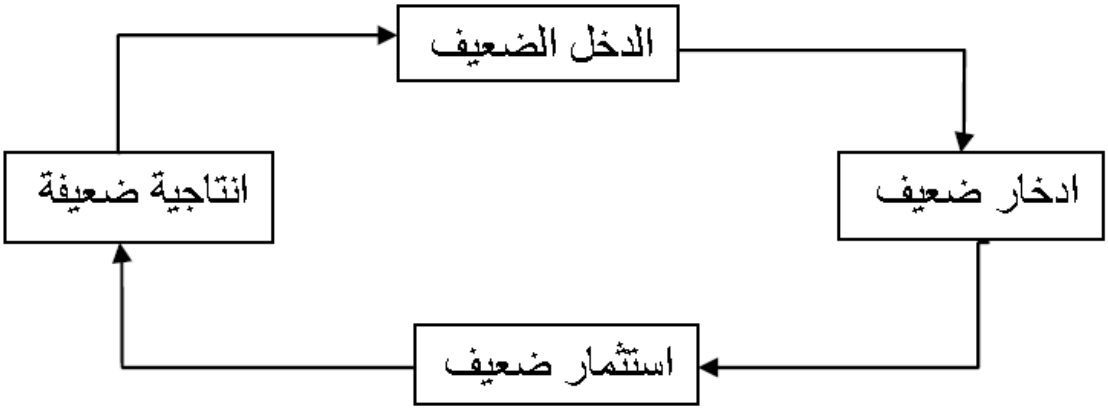

المصدر: مكي عمارية، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص47.

3-سياسات البلدان النامية: من اهم الأسباب التي تجعل سياسات البلدان غير ملائمة لعملية التنمية ان تلك البلدان تحاول في سياستها ان تقلد التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، و الأكثر من هذا ان السياسات التنموية التي اتبعتها مجموعة من البلدان النامية قد أضعفت الحوافز لدى المنتجين الزراعيين على تحسين انتاجهم لأسباب أهمها:

أ-ان سياسة التنمية التي اعتمدت على استراتيجية إحلال الواردات قد أدت الى رفع أسعار الإنتاج الصناعي بالنسبة للزراعة، و بذلك عاقت تلك السياسة عملية تصنيع الزراعة التي هي من المتطلبات المهمة لتحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي.

ب-إن معظم سياسات التنمية قد حاولت ان تبقى اسعار السلع الزراعية منخفضة و لصالح المستهلك في المناطق الحضرية و العاملين في القطاع الصناعي، و غالبا ما يكون ذلك تحت ستار منع تأثير التضخم على الأجور في القطاع الصناعي و القطاعات الأخرى.

إن سياسات الزراعة في البلدان النامية سواء كان القطاع الزراعي ينتج للاستهلاك المحلي أو لتصدير المواد الأولية الى السوق العالمية، قد عاقت التنمية الاقتصادية في تلك البلدان بطرق مختلفة حيث ابقت تلك السياسات القطاع الزراعي متخلفا سواء في انتاجيته المحصولية او في اسلوب استخدامه للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة[1].

[1] بورجة صارة، مرجع سبق ذكره، ص15

4-سياسات البلدان المتقدمة: إن السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة تقوم على اسباب و اهداف اقتصادية محلية و لأسباب و أهداف سياسية ايضا، دون ان تضع تلك البلدان تأثير تلك السياسات على مسألة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، فتلك السياسات في جوهرها سياسات حماية، فقوانين الهجرة في البلدان المتقدمة تشجع هجرة المتعلمين من أبناء البلدان النامية و المهنيين منهم لاسيما حملة الشهادات العليا مثل الدكتوراه. إن هذا التدفق من الموارد البشرية المهمة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة هو مصدر مهم من مصادر الأذى الذي يلحق بالدول النامية، لأن هجرة هؤلاء المتعلمين تتضمن خسارة اقتصادية لأي بلد يصدر هؤلاء المتعلمين في حين يتضمن ربحا للبلدان المتقدمة لأنه يزيد من دخلهم الحقيقي.

ب-المحددات الكمية للنمو الاقتصادي[1]:

من الممكن الإحاطة بأهم المحددات الكمية للنمو الاقتصادي، و ذلك استنادا على بحوث أقيمت في هذا المجال.

1-الرأسمال البشري: مما لا شك فيه ان النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو افضل اسلوب للتنمية الاقتصادية، و الاستثمار في الانسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية و هي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري، و الاستثمار في الأنشطة الإبداعية للبحث و التنمية، و يبرز أثر رأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطوير. فقد اثبتت الدراسات ان اكثر من 45% من دخل الفرد في الدول الغربية خلال عقد التسعينات يعود الى التقدم التقني المحقق من خلال نشاطات البحث و التطوير.

2-النمو السكاني: لم يكن النمو السكاني عقبة امام النمو الاقتصادي الا في الآونة الاخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو و على الأخص بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان و من ثم عادت مشكلة السكان للظهور، و من الحقائق المعروفة ان الدول المتقدمة في ايامها الأولى من التصنيع لم يواجهها تهديد زيادة السكان بمعدل يفوق النمو الاقتصادي، كما ان للدول النامية مقدرة التغلب على مشكلة الضغط السكاني .

3-الاستهلاك النهائي: هو مجموع السلع و الخدمات الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر و الآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة

للاستهلاك النهائي تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث ان زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة و استقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج و هذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

[1] بورجة صارة، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

4-التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للعون الاقتصادي او الوطني على انه قيمة الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة هذا العون من سلع التجهيز و من الخدمات المحملة لهذه السلع، و تشمل السلع الجديدة، الأشغال و الإصلاحات الكبرى التي تسمح بزيادة عمر استخدامها او بزيادة قيمتها.

5-التضخم: يمكن تعريف التضخم بأنه: ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محدودة و التي تكون عادة سنة واحدة او اكثر.

6-البطالة: تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات.

أي الاشخاص العاطلين عن العمل (ليس لديهم عمل و يبحثون بنشاط عن عمل) في جماعة معينة الى اجمالي عدد هذه الجماعة (السكان من نفس السن) .[1]

بحيث تتوفر في الشخص الشروط التالية:

-ان يكون العامل قادرا على العمل اي لا يكون مريضا او عاجزا عن العمل ذهنيا و بدنيا.

-ان يكون العامل راغبا في العمل.

-ان يكون العامل مستمرا بالبحث عن عمل.

7-الانفتاح التجاري(الانكشاف الاقتصادي): يدل هذا المؤشر على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات او الواردات، و كلما كان حجم الصادرات و الواردات كبير كلما كان الاقتصاد اكثر انفتاحا و من ثم يتضح الارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية و ضعف الترابط و التكامل للفروع الاقتصادية داخل البلاد مما يجعل مثل هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية.

8-الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تعظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث اصبح من اهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة و نتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على تركيبة عوامل الانتاج بما في ذلك التقنية و الرأسمال البشري، و على طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية و على ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة...الخ و كل الآثار كفيلة بتأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.

[1] منظمة العمل الدولية، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي. الطبعة الأولى، 2013، ص15.

9-اسعار المحروقات: لقد تميزت اسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما ادى الى زيادة كبيرة في الايرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج الى استثمارات عالية، و من هنا اكتسى قطاع المحروقات اهمية كبرى في تحديد النمو و من ثم في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر، التي بدأت بإرساء قواعد التصنيع، و ذلك بإنشاء المصانع الضخمة المستوردة من الخارج، و الممولة بأكبر نسبة من إيرادات قطاع المحروقات، هذا بالإسراع في عملية التنمية أدى الى نوع من التبذير و التأخير في الانجاز، مما يمكن القول بأنه للارتفاع المذهل في الإيرادات آثار سلبية، ترجع الى سوء التخطيط و التسيير.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو زيادة في القدرات الانتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد او تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية او تطور التقنية المستخدمة في الانتاج او زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل، و بالتالي تهتم نظرية النمو الاقتصادي بتحليل عملية هذا النمو و العوامل المؤدية اليه و ما يصاحبها من تغيرات بنيوية في الطلب و العرض.[1]

1-الفكر التقليدي:

يعتبر الفكر الاقتصادي التقليدي بشقيه الكلاسيكي و النيوكلاسيكي من اهم و اول الاتجاهات التي تطرقت للنمو الاقتصادي، اذ ابرز المعالم الأولى لقيام نظرية النمو الاقتصادي و تطورها، كما انها فتحت المجال لبروز نظريات جديدة.

أ-النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك: ترجع اسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي الى كل من آدم سميث عام 1776، دافيد ريكاردو عام 1817، توماس مالتس سنة 1798 فرانك رامزي سنة 1928 و فرانك نايت سنة 1944.

-تحليل آدم سميث: آدم سميث هو اب الاقتصاد و هو اول من قدم تعريف للاقتصاد حيث قال هو دراسة في كنه و اسباب ثروة الأمم.[2]

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة و الدخل في كتابه الشهير سنة 1776 بحيث يوضح ان التخصص و تقسيم العمل لا بد ان يسبق بتراكم رأسمالي و الذي يأتي أساسا من الادخار، و هذا الأخير يعتبر نواة النمو الاقتصادي . و بالتالي تصبح عملية النمو تلقائية في ظل التراكم الرأسمالي، فيؤدي رفع تقسيم العمل الى رفع مستوى الانتاجية مما ينعكس بالإيجاب على الدخل و الربح.

[1] مكي عمارية، مرجع سبق ذكره، ص124.
[2] زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار البداية، 2010، ص12

-تحليل دافيد ريكاردو: يعتبر ريكاردو ان الارض هي اساس اي نمو اقتصادي، و بالتالي يرى ان الزراعة هي القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي، لأنه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان. كذلك اهتم بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي و رأى ان الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و قد فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في الانتاج، لكنه رأى ان ذلك يكون اكثر امكانية في القطاع الصناعي عنه في القطاع الزراعي. قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاث فئات هي : فئة الرأسماليين ، فئة العمال وفئة ملاك الأراضي الزراعي و يرى ان عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على عاتق الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع و تشغيل العمال و استثمار الأرباح. طور ريكاردو نظرية الريع التي تنص على ان تزايد النمو السكاني بشكل اكبر يؤدي الى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الانتاج، ما يؤدي الى تناقص الدخل و هذا ما يؤثر سلبا على عملية الانتاج و بالتالي النمو الاقتصادي، و هو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد عند الكلاسيك.

يتفق ريكاردو مع سميث على ان الناتج الكلي يعتمد على عناصر الانتاج من عمل و رأس المال و موارد طبيعية و التقدم التقني و اعتبر الموارد الطبيعية ثابتة.[1]

لتحليل كيفية توزيع المنتج بين هذه الفئات الثلاث المذكورة سابقا، يدرج ريكاردو مفهوم تناقص عوائد الحجم للأراضي – كميتها ثابتة و نوعيتها متغيرة . في ظل هذا الافتراض، يصبح الناتج المتوسط و الحدي للعمل متناقصا، و على افتراض معدل اجر حقيقي للعامل معطى يتم تقسيم مستوى الانتاج الى ثلاث اجزاء : الكتلة الاجمالية للأجور، اجمالي ايرادات الاراضي و الأرباح الاجمالية (الشكل) يمكن الحصول على الكتلة الاجمالية للأجور W بضرب حجم العمالة L بمعدل الأجر w، من جانب آخر، يتحصل ملاك الأراضي على دخلهم الإجمالي R بضرب الفرق الموجود بين الناتج المتوسط و الحدي للأراضي بحجم العمالة.

[1] قاسي محمد و آخرون، اثر الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة بشار، 2009، ص 17.

الشكل 1-4: نظرية ريكاردو حول توزيع الدخل

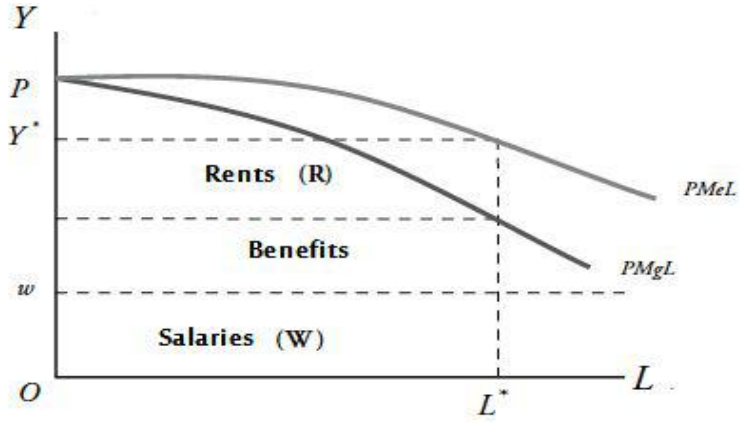

المصدر: امين حواس، النمو الاقتصادي، الجزائر، 2019، ص76.

يمكن تلخيص نظرية التوزيع ل ريكاردو على النحو التالي: عندما يزيد دخل ملاك الأراضي مع زيادة الإنتاج يحدث انخفاض في حجم الأرباح، لكن يمكن ان تنخفض ايضا بسبب ارتفاع الأجور (مع ارتفاع عدد السكان) و ارتفاع اسعار السلع مع زيادة الطلب على الغذاء.

يؤدي تناقص عوائد الحجم و انعكاساتها (زيادة ريع ملاك الأراضي و زيادة الأجور التي تخفض حجم الأرباح) الى بلوغ الحالة المستقرة او غياب النمو ، عكس ذلك يمكن التصدي لهذه التأثيرات عن طريق التقدم التكنولوجي او التخصص عن طريق التجارة الحرة التي تسمح باقتناء الغذاء بأسعار منخفضة لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة و الأجور المرتفعة.[1]

-تحليل توماس مالتس: لقد وضع مالتوس نظريته المعرفة بنظرية مالتوس للسكان و مفادها ان زيادة النمو السكاني له تأثير على النمو الاقتصادي بالسلب، و دعى الى ضرورة زيادة نمو معدل الناتج المحلي على معدل نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو إيجابي حقيقي و ليس مجرد نمو ظاهري. و تتمثل نظرية مالتس للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الصناعي و الزراعي، مقترحا انتهاج اساليب الاصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، و توجيه الجزء المتبقي من رأس المال للقطاع الصناعي، يعتبر مالتس من ابرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ اضاف ان زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي الى خفض الأجور، الأمر الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي

[1] امين حواس، النمو الاقتصادي، الجزائر، 2019، ص76-77-78.

ب-النيوكلاسيك: ظهر الفك النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر ، قد قام على اساس امكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما ورد عند الكلاسيك، و تتلخص اهم افكار النظرية النيوكلاسيكية في النقاط التالية[1]:

-النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة و متكاملة ذات تأثير إيجابي و متبادل، بحيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الأخرى للنمو.

-يعتمد النمو الاقتصادي على المقدار المتاح من عناصر الإنتاج الممثلة في العمل، الأرض او الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم و التكنولوجيا.

-العمل: تربط النظرية بين التغيرات السكانية و حجم القوى العاملة مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان او في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

-رأس المال: تعتبر عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي و الزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال الذي يؤدي الى تخفيض سعر الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمار و يرتفع بذلك الانتاج و بالتالي يتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الاشارة الى دور الادخار في توجيه الاستثمارات.

-التنظيم: يستغل النظم التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود اي جمود في العملية التطويرية و هو قادر دائما على التجديد و الابتكار.

-وصف مارشال النمو الاقتصادي كالنمو العضوي الذي لا يتحقق فجأة و انما بالتدريج، و يعلل النيوكلاسيك ذلك بالاعتماد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، حيث يرون ان كل مشروع صغير هو جزء من الكل الذي ينمو بشكل تدريجي متسق و متداخل و بتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

-يتطلب النمو الاقتصادي بغية تحسين معدل التبادل التجاري الدولي التركيز على التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة.

كانت احدى اهم نتائج هذا النموذج هي ان معدل النمو الاقتصادي طويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني الذي يتحدد بقوى خارجة عن نطاق النموذج الاقتصادي.[2]

2- النمو الاقتصادي في الفكر الحديث[3]

[1]بن رمضان أنيسة، دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و اثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة، الجزائر، 2014، ص91-92
[2]محمد عبد الشفيع عيسى و آخرون، النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص 27.
[3]بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

عرفت نظريات النمو الاقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت الى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي و تفسير عملية النمو الاقتصادي.

أ-النمو الاقتصادي لدى الكينزيين: شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و ادوات التحليل المستعملة في دراسة و تحليل النمو الاقتصادي، بحيث ان اهم ما جاء به التحليل الكينزي هو التحليل على المستوى الكلي عكس التحليل التقليدي الذي كان قائما على المستوى الجزئي.

-التحليل الكينزي: اعتمد كينز بشكل كبير على دراسة افكار التقليديين و معرفة مكمن الخطأ فيها مقارنة بالواقع الاقتصادي، اذ توصل الى ان الاقتصاد يقوم على مبدأ الطلب الفعال، و بالتالي فإن المشكلة الاقتصادية تقوم على جانب الطلب و ليس العرض. و في هذا الاطار اكد كينز على ان الطلب الفعال هو اساس عملية النمو الاقتصادي، بحيث انه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا افراد، مؤسسات او حكومات، و بذلك يمكن للدولة التدخل في النشاط الاقتصادي و هذا يعتبر ضرورة حتمية، اذ اكد كينز على اهمية دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي. كما اشار كينز الى ان عملية النمو الاقتصادي تكون عن طريق آلية المضاعف، الذي يفسر انتقال اثر تغيرات الطلب على العرض.

-نموذج هارود- دومار: يرجع هذا النموذج الى ابحاث كل من هارود و دومار، و يعتبر مزيجا بين الافكار الكينزية و افكار التقليديين. و جاء هذا النموذج بالأساس ليوجه الى الدول النامية و الدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الاقتصادي، حيث انه يهدف الى تحديد معدل الادخار المناسب الذي يحقق معدل الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب فيه.

ب- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر: استفاد الاقتصاديون المعاصرون بشكل كبير من افكار التقليديين الكينزيين حول النمو الاقتصادي.

-نظرية مراحل النمو لروستو:

قام البروفيسور والت ريتمان روستو استاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج بتحديد درجة النمو الاقتصادي عند الدول المتخلفة في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، التي استنبطها من تاريخ النمو الاقتصادي التي شهدها العالم، فهي ليست سوى نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة.[1]

مراحل النمو لروستو:

[1] مكي عمارية، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص139.ه

الشكل 1-5: مراحل النمو لروستو.

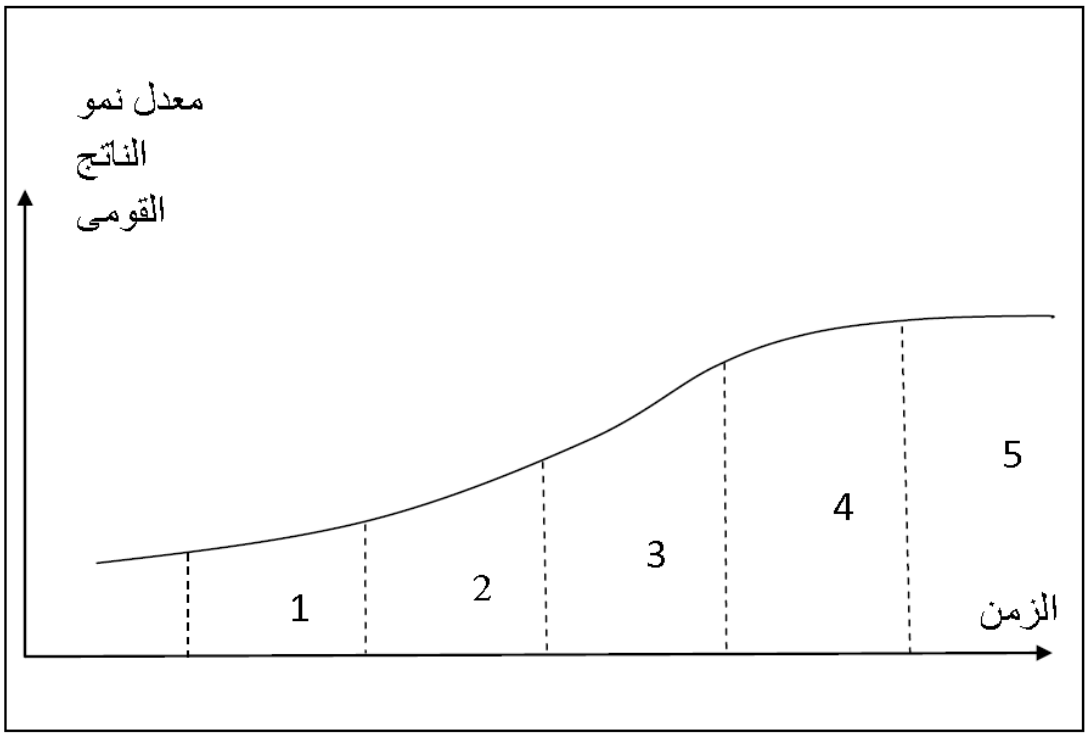

المصدر: يحي باشا نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص41.

لقد لخص روستو نظرية المراحل في كتابه مراحل النمو الاقتصادي المنشور سنة 1956، يقول روستو بأن المجتمع يتطور عبر خمس مراحل هي :

-مرحلة المجتمع التقليدي: التي تتميز بمجتمع شديد التخلف حيث يستمد المجتمع دخلهم من قطاع الزراعة كما تمتاز بانخفاض الانتاجية الزراعية بسبب بدائية وسائل الانتاج الزراعي لكونه لا يستخدم التكنولوجيا الحديثة ، كما ان العادات و التقاليد جامدة بحيث يصعب التغيير الاجتماعي[1].

تتميز ايضا هذه المرحلة بمحدودية الإنتاج و الاعتماد بشكل كبير على المحصول الزراعي، تركيز القوة في يد الاقطاعيين و كثرة الحروب و الصراعات.

-مرحلة التهيؤ للانطلاق: و تعتبر المرحلة الانتقالية تميزت ب: ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية، تطور المعرفة العلمية التي سمحت بإدخال التقنيات الحديثة في الانتاج، بداية التوسع نحو الأسواق الخارجية و تنامي عمليات الادخار كنتيجة لظهور المؤسسات المالية و التي تسمح بارتفاع حجم الاستثمار.

[1] يحيى باشا نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص41.

-مرحلة الانطلاق: تعتبر مرحلة مهمة و حاسمة، تتميز بارتفاع الناتج الحقيقي للفرد نتيجة لازدهار القطاع الصناعي.

مرحلة السير نحو النضوج: و تعتبر هذه المرحلة طويلة نسبيا، تتسم بظهور تكنولوجيات حديثة، ارتفاع حجم الناتج بشكل يفوق نمو السكان، تنوع الانتاج و ارتفاع معدلات الاستثمار.

-مرحلة الاستهلاك الواسع: تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل واسع، تحول المجتمعات الريفية للمجتمعات الحضرية، اضافة الى اهتمام المجتمعات بالرفاهية و هذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك.

-نظرية النمو الداخلي: عملت نظريات النمو الاقتصادي المتعددة على تفسير اختلاف مستويات النمو و المعيشة المحققة بين الدول، و انطلاقا من منتصف الثمانينات اخذت ابحاث النمو الاقتصادي منحى آخر و ذلك من خلال اعمال بعض الاقتصاديين، و التي انطلقت من فكرة ان محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، و بالتالي يتحدد النمو الاقتصادي في المدى الطويل بعوامل داخلية، و لهذا السبب سميت بنظريات و نماذج النمو الداخلي.[1]

[1] بن رمضان أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص96.

المبحث الثالث: علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.

المطلب الاول: ارتباط النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.

الانسان هو منطلق الانمائية و هدفها، و غاية التنمية، رفع مستوى الانسان، و حفظ قيمته و إعلاء شأنه.

و للتنمية الإقتصادية اهداف عديدة، كلها تدور حول رفع مستوى معيشة السكان، و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس لا ينظرون الى التنمية باعتبارها وسيلة في حد ذاتها، انما ينظرون اليها على انها وسيلة لتحقيق غايات اخرى، و الوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات و الأهداف، و ليس العكس، و هده الغايات تهدف الى تلبية الحاجات الشعبية واسعة النطاق بصورة حقيقية و جوهرية و دلك عن طريق رفع الظلم الاجتماعي و تحقيق حياة أفضل بجانبيها المادي و المعنوي

1-ارتباط النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي:

مند نشوء علم السكان او الديمغرافيا، ارتبط موضوع هدا العلم، بالعلاقة بين حجم السكان و معدلات نموهم من جهة، و بين العوامل و المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية، من جهة أخرى .

أ-في العصر القديم، كان الحد الأنسب للسكان ركنا هاما من اركان المدينة الفاضلة عند فلاسفة اليونان، هدا الحد الدي يؤمن الطريقة الفضلى للوصول الى احد الاهداف.

و قد اهتم الرومان بموضوع السكان، فأوجدوا تشريعات خاصة للتشجيع على الزواج و التوالد لزيادة عدد السكان، و ذلك لتحقيق اهدافهم بإمبراطورية عظيمة، كما وضع ابن خلدون نظرية مفصلة، حول التغيرات الدورية في عدد السكان، و علاقتها بالأحوال الاقتصادية و السياسية .[1]

ب-و في القرن السابع عشر، اولت الحكومات في العالم نمو عدد السكان اهتماما بالغا و اتجهت النظرية الفلسفية الى العالم التي تهتم بالإنسان و المجتمع و قد جرت محاولات اولية للتحليل العلمي للسكان و اتجاه القياسات و قياس الاتجاهات السكانية غير ان الفضل في الاهتمام الجديد لدراسة الظاهرة السكانية، و تحليل عواملها و تحديد علاقتها بالمسائل الاقتصادية و الاجتماعية يرجع ل "مالتوس" ، حين نشر سنة 1798، مقال عن المبدأ العام للسكان كما يؤثر في تقدم المجتمع في المستقبل ،فأثار انتباه العلماء الى الظاهرة السكانية، بعد أن تبين التفاؤل الدي يسود العالم ان التسابق في الانتاج بين الموارد المادية و الانسانية، غير متوازن لأن الموارد المادية[الانتاج] تزداد وفق متتالية حسابية، بينما الموارد الانسانية تزداد وفق متتالية

[1] سعاد نور الدين، السكان و التنمية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى،2010،ص35

هندسية ، و هكذا يتدنى المستوى المعيشي و تنتشر الامراض التي تقلل من عدد السكان، نبهت هذه الرسالة المفكرين فركزوا على المسائل السكانية ووضعوا نظرياتهم فيها و ارتفعوا بها الى مصاف العلوم، و نشأ علم الديمغرافيا الذي اصبح إحدى الركائز الاساسية للدولة.

ج-في العصر الحديث، بدا واضحا فيما بعد في التخطيط الانمائي ان الحلول لمشاكل التنمية يجب ان تتعامل ليس فقط مع الناحية الانتاجية بل ايضا مع الناحية السكانية ، فالتخفيض او الزيادة في النمو السكاني مثلا ، قد يؤثر على مستوى معيشة الفرد كما يؤثر التراجع او الارتفاع بالإنتاج ، و لربما كان العمل على المستويين في آن واحد، اكثر جدوى منه على مستوى الانتاج فقط .[1]

بالإضافة الى هذا قد أكد المؤتمر الثالث للسكان و التنمية الذي انعقد في القاهرة عام 1944:

﴿ان الاهداف و السياسات المتصلة بالسكان، اجزاء لا تتجزأ من التنمية الثقافية الاقتصادية و الاجتماعية، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين نوعية حياة الناس جميعا.

و لإبراز هذه العلاقة التي توجد بين النمو الديمغرافي و التنمية الاقتصادية سندكر الآثار السلبية و الايجابية

[1] سعاد نور الدين، نفس المرجع السابق. ص37

المطلب الثاني: الآثار السلبية و الايجابية للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي:

سنحاول في هذا الأخير استعراض أهم أثار النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي السلبية منها و الايجابية:

الآثار السلبية:

1-الآثار الاقتصادية:

أ-الادخار الاستثماري و الدخل:

كلما زاد معدل نمو السكان 'او كلما ارتفعت الخصوبة' كلما انخفضت المدخرات و بالتالي الاستثمارات و ذلك في الوقت الذي تزداد فيه الاحتياجات الاستثمارية للعدد الأكبر من السكان مما يؤدي إلى معدل اقل لنمو الإنتاج و بمتوسط الدخل الفردي و هكذا فان النمو السكاني يتعارض مع التنمية من زاويتين:

أ- تخفيض معدل الادخار و الاستثمار من جهة

ب- زيادة الاحتياجات الاستثمارية من جهة أخرى

إن معدل نمو الناتج الكلي و متوسط دخل الفرد اقل في حالة النمو السكاني السريع المرتفع عن حالة النمو السكاني الأقل ارتفاعا نتيجة لانخفاض معامل راس المال الناتج أو معامل راس المال العامل من جهة و تحويل نمط الاستثمار إلى ما يسمى بالاستثمار الديمغرافي و هو يعتبر أما انه غير منتج و أما انه اقل انتاجية من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كالزراعة و الصناعة من جهة أخرى بل انه يترتب على ذلك أن معدل النمو الأعلى يصطحب بهيكل اقتصادي اقل تقدما من حيث انه يتميز بقطاع زراعي اكبر و قطاعات صناعية و خدمات اصغر

حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل اكثر المعايير استخداما و اكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.[1]

تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي، وتستند هذه الآراء إلى معدلات الخصوبة والمواليد، حيث أن التزايد السكاني يؤثر سلباً على عملية خلق التراكمات اللازمة لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والافراد على الادخار وانخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد افرادها يجعلها تكاد لا تفي باحتياجات هؤلاء الافراد من المادة

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، ص90.

الاستهلاكية الأساسية ويمنعهم من أي مدخرات ذات معنى وعندما يكون حجم الادخار في المجتمع ضعيفاً فسيكون بالتالي حجم الاستثمار ضعيفاً أيضاً والنتيجة ستضعف قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية[1].

ب- نمو السكان و تكوين راس المال:

كل ما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا في الدول النامية زاد معدل انخفاض نصيب الفرد من الدخل و من ثم تفاقمت مشكلة تكوين راس المال

واقع الأمر انه كلما كانت الموارد المالية شحيحة على حين كان عنصر العمل وفيرا كلما زادت حدة عملية التنمية في البلاد النامية هذا الوضع تعيشه معظم الدول النامية مثل الهند و مصر و غيرها و يوجد جانبا لهذه المشكلة أولها ناجم عن أن اقتصادات الدول النامية ساكنة عند مستوى منخفض من الدخل و في نفس الوقت تعاني كثافة كبيرة في السكان مما يعني شدة حاجتها إلى موارد كبيرة لتحقيق النمو

و يتمثل الجانب الاخر في ان معاناة الدول النامية في ندرة راس المال و الزيادة في السكان يجعل عملية الحفاظ على المستويات الاقتصادية المتدنية السائدة فيها أمر بالغ الصعوبة.

ج- السكان و توزيع الدخل:

إن العلاقة العكسية بين النمو السكاني و العدالة في توزيع الدخل تقوم على افتراضين أساسين

أ- أن النمو السكاني السريع وما يقترن به من نمو سريع في قوة العمل يؤدي إلى تناقص الغلة بالنسبة للعناصر النادرة خاصة الأرض و رأس المال و من ثم يزداد عرض العمل بالنسبة لعرض الأرض و رأس المال مما يؤثر سلبا على الأجور في الناتج الإجمالي و بالتالي يتدهور التوزيع الإجمالي للدخل.

ب- أن النمو السكاني و ما يقترن به من ارتفاع نسبة المعولين إلى قوة العمل يؤدي إلى انخفاض المدخرات و يعوق الاستثمار في التعليم و راس المال المادي و هذا الأثر يكون قويا سلبيا للأسر الفقيرة التي ترتفع خصوبتها و يرتفع متوسط عدد أفراد الأسرة فيها بالمقارنة بالأسر الأحسن حالا مما يؤدي إلى تزايد التفاوت في توزيع الدخل بين الأسر.

[1] رياض نعيم، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، السويداء، ص2.

د-التركيب العمري للسكان و حاجات الاستهلاك:

هناك علاقة قوية بين التركيب العمري و مستويات الاستهلاك، فالدول السريعة الزيادة في السكان تعتبر من الدول الشابة حيث تشكل المجموعة العمرية الصغرى نسبة كبيرة الى السكان وفي كلمات أخرى نجد أن الدول ذات المجموعات العمرية الشابة يميل فيها الإنتاج إلى الانخفاض على حين يميل الاستهلاك فيها الى الارتفاع يقطن الو.م .أ كندا اقل من 6% من سكان العالم ينتجون خمس الانتاج الزراعي العالمي على حين يقطن دول شرق الأقصى و غرب أسيا 55%من سكان العالم لا ينتجون إلا ثلث إنتاج العالم

بالإضافة إلى ذلك فان توسيع حجم الأسرة المعروفة في الدول النامية يجعل من المنطقي أن يتوسع الاستهلاك الأسري كنتيجة لكبر حجم الأسرة و هدا الاستهلاك في المجتمع يصبح في غير صالح الخطة القومية للإنتاج ما لم يكن هناك سلوك متزن رشيد في عملية الاستهلاك نفسها كما يشكل عامل الإغراء (نتيجة الاختراعات الجديدة و الإبداع...الخ) نحو المزيد من الاستهلاك و يؤثر في المعادلة الصعبة بين عمليتي الاستهلاك و الانتاج [1]

هـ-التركيب العمري و عبء الإعالة:

بحسب عادة عبء الإعالة بمقارنة انتاج المجموعة العمرية باستهلاكها و على هدا فإن التركيب العمري للسكان في الدول النامية اقل ملاءمة منه في الدول المتقدمة و عليه يتبين لنا الحقائق التالية:

أ-ان نسبة كبيرة من موارد الدول النامية تتحول من راس المال إلى مقابلة أعباء الإعالة

ب-نظرا لارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة فالنتيجة لا تتمثل في تحويل في الموارد فقط فحسب بل في إهدارها لذلك فلقد قدرت نفقات الإعالة للأطفال الدين يموتون قبل 13عاما بحوالي 3% من الناتج القومي في الهند على حين تنخفض النسبة الى 0,3 في المملكة المتحدة.

هـ- السكان و الغذاء:

في ظروف النمو السكان السريع تجد حكومات الدول النامية (التي تتميز غالبا بنمو سكاني سريع) نفسها مضطرة إلى توجيه جانب كبير من موارد ها لتنمية الإنتاج الغذائي كما قد تحاول زيادة القسم القابل للتسويق من الإنتاج الزراعي الغذائي عن طريق رفع أسعار شراء المحاصيل من المزارعين هذا في الوقت الذي تبيعه للمستهلكين خاصة الفقراء بأسعار اقل من خلال الدعم لذلك يفترض عادة ان النمو السكاني السريع يصطحب بضغط شديد على الأرض مما يؤدي الى انهاك التربة و استراف القشرة الخصبة منها و كذا نقص المتاح من الأرض الزراعية بسبب زحف العمران عليها و بسبب المعدلات العالية للتحضر و هذه مرتبطة بالطبع بالهجرة من الريف إلى الحضر.

[1] توبين علي، مرجع سبق ذكره، ص51.

2-الآثار الاجتماعية:

أ-البطالة:

إن النمو الديمغرافي السريع ينجم عنه زيادة أعداد القوى العاملة الذي ينجم عنه توفير عنصر البطالة ما لم يجد المجتمع في توظيف و تشغيل هذه الأعداد المتزايد و ان كانت المجتمعات تختلف فيما بينما حول السن المناسب التشغيل و من هنا تبرز المشكلة بشكل حادة في مجتمع و لا تبرز في مجتمع آخر و تجدر الاشارة عن معظم البلدان النامية تعاني البطالة لديها و خاصة و أن غالبيتها ذات نمو سكاني سريع و حتى تلك القليلة النمو السكاني فإنها هي الاخرى تتواجد فيها صورة من البطالة بسبب استخدام توزيع الايدي العاملة مثل تركز العمل في فرع انتاجي او قطاع معين .

ب- السكان و الخدمات الاجتماعية:

التزايد السريع للسكان في البلدان النامية و انخفاض مداخيلها و عجز أغلب ميزانياتها و تعدد مجالاتها الانفاق فيها جعل من الصعوبة التكفل بالمتطلبات المتزايدة لعدد السكان بها في القطاعات الصحية و التعليمية و الخدمات العامة و نلاحظ كدلك الانفاق في توفير القدر الكافي من السكن اللازم بهده الدول

-التعليم: تتمثل في مشكلات زيادة عدد تلاميذ المدارس كمشكلات سكانية قد يكون سبب ذلك عدم التوزيع العادل للسكان على المناطق الجغرافية التي تستوعب هذه الزيادة حيث تتكدس أعداد كبيرة من التلاميذ في منطقة بها خدمات تعليمية و عدم توافر تلك الخدمات في منطقة أخرى يحتاج إليها السكان.

-الصحة: إن التزايد المستمر في أعداد السكان أدى إلى حدوث ضغطا مستمرا على الخدمات الصحية فضلا عن الخدمات الاجتماعية و التربوية و بذلك يحرم السكان من التسهيلات او انعدامها على ارتفاع معدلات الوفاة كدلك ان الخدمات الصحية يمكن ان تكون منتشرة في الحضر في حين يحرم منها في الريف.

ج-السكان و المياه:

لقد ازداد استخدام المياه خلال القرن الماضي ست مرات و استمر تزايد السكان يهدد بالخطر كمية و نوعية موارد المياه العذبة، ففي عام 1995 كان اكثر من 40% من سكان العالم يعيشون في ظروف تتسم بندرة المياه او اجهاد المياه و ستزداد هذه النسبة المئوية لتشمل نحو نصف سكان العالم بحلول عام 2025 ، إن معظم مياه الكرة الأرضية الحالية مالحة و لا تمثل المياه العذبة سوى 2,53% فقط و يمثل المتاح للاستخدام اقل من واحد في المئة 1% و يستحوذ سكان العالم الذين يبلغ عددهم الآن 6 مليارات نسمة بالفعل على اكثر من

نصف كل المياه العذبة التي يمكن الوصول اليها و التي تحولها الانهار و البحيرات و مستودعات المياه الجوفية و بحلول عام 2025 سترتفع هده الحصة الى 70% مما يعكس نمو عدد السكان وحده الذين يتوقع أن يزداد عددهم إلى أكثر من ثمانية مليارات نسمة بحلول عام 2025 و قد تصل الحصة الى 90% في عام 2025 اذا ظل نصيب الفرد من استهلاك المياه يسير بمعدله الراهن بحيث يبقى 10% فقط لكل الكائنات الاخرى.[1]

3- الآثار السياسية

ان التغيرات العالمية التي عرفتها نهاية عشرية الثمانينات في اغلب بلدان العالم و منها التطلعات الشعبية و الشبابية على وجه الخصوص للعيش على وتيرة الدول المتقدمة كون انتشار الاعلام سهل مهمة الاطلاع على كافة الاحداث السياسية الجارية على المسرح الدولي.

كلها عوامل ساهمت في بروز أحداث سياسية بارزة في أغلب بلدان العالم الثالث حيث العنصر السكاني هو المحرك و السبب في نفس الوقت فأحداث الجزائر عام 1988 و أروبا الشرقية عام 1989و الاتحاد السوفياتي و إفريقيا و التي نذكر منها زامبيا و تانزانيا عام 1991، كلها نتائج لعنصر أساسي لعملية التغير هو السكان من خلال الزيادة السريعة و اخفاق عملية التنمية بسبب التدهور الاقتصادي الدي يسبب التأخر الحضاري الى ان وصل الامر الى حد الانهيار التام في البنية الداخلية التي كانت قائمة مند استقلال أغلب دول العالم الثالث.

الآثار الايجابية:

1-نمو القوى العاملة و ما يستتبعه من نمو في الانتاج:

ان للاستثمار الديمغرافي دورا بالغا في نمو القوى العاملة، حيث ان للتعليم و الصحة الجيدين قيمة جوهرية لرفاه الناس و هما مرتبطان على نحو وثيق، فالتعليم يساعد في نحسين الصحة و الصحة الجيدة تساهم في التعليم الافضل علاوة على ذلك، فإن التعليم يساهم في زيادة النمو الاقتصادي و يرفع المداخيل للفقراء كما تولد التحسينات في الصحة عائدات اقتصادية بارزة.

يزيد النمو السكاني من عرض قوة العمل، لكن هذا العرض الاضافي لا يساهم في زيادة الانتاج إذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة، وإنما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويخفض من مستوى الأجور وبالتالي يتدنى المستوى التأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان.

2-اتساع حجم السوق:

[1] توبين علي، نفس المرجع السابق، ص52-53.

ان زيادة السكان هو عامل هام في تحفيز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق و تنوع حاجات الناس و على فرص العمل و كلها امور هامة تؤثر على تراكم رأس المال و بالتالي فإن تباطؤ النمو السكاني قد يؤثر على الحافز على الاستثمار.

3-تقوية الدوافع الاستثمارية و التطوير التكنولوجي

يعتبر النمو الديمغرافي حافزا لزراعة ارض غير مزروعة و الدلائل على هدا كثيرة، تشير الى ان النمو الديمغرافي كان بمثابة قوة دافعة لزراعة أرض جديدة و لتكثيف استخدام الزراعة للعمل من خلال التركيب المحصولي بحيث يزداد الانتاج الكلي دون انخفاض الانتاجية الحدية للعمل حيث حدث هدا في اليابان و الصين، كما لوحظ في نفس الظاهرة في بنغلادش حيث ادى تزايد الضغط السكاني الى ميل السكان لإعادة توزيع أنفسهم خلال الفترة 1960-1974 من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الى مناطق الكثافة السكانية المنخفضة مما خفف كثيرا من حدة الوضع الغذائي في ذلك البلد.

4- اثر الهيكل الشاب للسكان:

ان النمو الديمغرافي السريع يؤدي الى هيكل ديمغرافي شاب هدا الاخير يميل للتغير و التحديث بالبحث عن حلول مبتكرة للمشكلات و ارتياد المخاطر كما ان الشباب يملك القدرة على الابتكار و الابداع اضافة الى التجديد المستمر في القوى العاملة حيث ان متوسط عمر القوى العاملة يكون منخفضا في ظروف النمو الديمغرافي السريع.

المطلب الثالث: آراء بعض المفكرين الاقتصاديين حول علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي.

شهد النمو العالمي للسكان نموا بطيئا بنسبة تقل عن 1% خلال فترة ما قبل سنة 1700، ليبدأ في الارتفاع خلال القرن الثامن عشر خاصة في اروبا الغربية، اين بلغ ذروته سنة 1850، و بقي النمو الديمغرافي منخفضا في كافة انحاء العالم في القرن التاسع ليبلغ ذروته سنة 1970 في حدود 2 %، و منذ ذلك الحين انخفض بشكل تدريجي في حدود 1% .

وصل عدد السكان الى البليون الأول سنة 1804، اما البليون الثاني فكان سنة 1927، ليصل العالم بعدها الى البليون الثالث سنة 1960، اما البليون الرابع لعدد السكان فكان سنة 1974، ووصل عدد سكان العالم الى 5 بليون سنة 1987 و 6 بليون سنة 1999، و يتوقع ان يصل عدد السكان الى 10 بليون بحلول 2050.

حاول كينز معالجة المشكلة التي طرحتها المدرسة المالتوسية، و بين كينز ان معدل النمو الاقتصادي يضمن توازن الدخل الوطني الذي يعتمد على النمو الديمغرافي و التقدم العلمي و التقني و تراكم رأس المال، و لذلك فهو يدعو الى التوظيف الكامل للموارد البشرية و الاقتصادية بشكل دائم للحصول على نمو اقتصادي ثابت.

ارتبطت كتابات ماركس وإنجلز الاقتصادية و السكانية بالنظام الاقتصادي و الاجتماعي، حيث يرى ان حركة التصنيع و تمركز رأس المال و زيادة التقدم العلمي في ظل النظام الرأسمالي ستؤدي الى زيادة في عدد السكان و فائض في قوة العمل و بالتالي ستنخفض الأجور و يزداد عدد العاطلين عن العمل.[1]

بين لينين ان التضخم السكاني هو امر ملازم للنظام الرأسمالي، بحيث يرى ان النظام الاشتراكي يمكن ان يوفر فرص عمل لكل السكان و بالتالي لا يوجد تراكم لرأس المال و لا تمركز للثروة بل يتم توزيع الدخل الوطني توزيعا عقلانيا و عادلا.

اقترح simon و steinmann نموذجا للنمو سنة 1977، تتمحور فكرته الأساسية على ان زيادة نمو السكان سيؤدي الى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي و بالتالي ارتفاع مستوى الدخل الفردي، و أوضحت نتائج النموذج بأن تحقيق النمو الاقتصادي في المدى البعيد يتطلب نموا سكانيا في حدود 1% الى 2% اضافة الى معدل ادخار يبلغ 2% الى 4%، مع معدل خصم لا يتجاوز 4%، و يضيف simon سنة 1986 بأن النمو السكاني الضعيف في ظل ارتفاع معدل نمو الانتاج التكنولوجي سيؤدي الى غلة حجم متناقصة و يمكن ان يؤدي الى الركود.

يختلف تحليل bloom and freeman سنة 1998 عن النظرية المالتوسية حيث يعتقدان بان مشكلة الغذاء من شأنها ان تؤثر على الفقر و النمو من ظاهرة النمو السكاني، بحيث أن مشكلة الغذاء و السكان يمكن ان تحل ما إن توفر الدخل الكافي لشراء الغذاء مع وجود أسعار محفزة للإنتاج و على الأقل تغطية النقص من الغذاء من خلال عملية الاستيراد.

ان زيادة عدد السكان يمكن ان يضعف من الخدمات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالإنفاق على الضمان الاجتماعي و الصحة و الرواتب التقاعدية، و بالتالي فإن معدلات النمو الاقتصادي سترتبط بعملية الإنفاق و توقعات الميزانية، ففي دول الاتحاد الأوروبي مثلا يتوقع تقرير EPC الذي صدر سنة 2005 ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينخفض من معدل نمو 1,9 % خلال الفترة 2004-2010 و 2011-2020 الى 1,4% .

خلال الفترة 2021-2030 والى 1,3% خلال الفترة 2031-2040، ليرتفع ثانية خلال الفترة 2041-2050 الى 1,6%، و هذا ما يدل على تركيبة السكان لها علاقة قوية مع معدل النمو الاقتصادي.[2]

[1] ترقو محمد و قورين حاج قويدر، اثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات العدد الاقتصادي مجلة دولية علمية محكمة، المجلد15، العدد1، جامعة الاغواط، ص264-265.

[2] ترقو و قورين، مرجع سبق ذكره، ص265.

خلاصة الفصل:

الواضح من التصورات النظرية السابقة ان اغلب الاقتصاديين الذين تناولوا مواضيع المشكلة الديمغرافية كانت محاور افكارهم تنعكس على التعبير الديمغرافي الاقتصادي سواء كان ذلك في شكل اسباب او نتائج.

ان العلاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي ليست علاقة بسيطة من السهل تفسيرها كما انها ليست ثابتة على مر السنين فلقد حاول الاقتصاديون تفسيرها لكن تباينت تفسيراتهم تبعا لمذاهبهم و توجهاتهم.

و لمعرفة العلاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي لمجتمع الدراسة سنقوم في الفصل الموالي باستخدام اساليب القياس الاقتصادي لقياس اثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية و قياسية لأثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: اثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

تمهيد:

ان الباحث الاقتصادي كثيرا ما يلجأ الى الطرق الكمية لفهم الظواهر الاقتصادية المستجدة و كذا محاولة التأكد من بعض حدوث نفس ما تم التوصل اليه في النظريات الاقتصادية السابقة، فالدراسة النظرية تبقى غير كافية لتفسير العلاقة المتشابكة بين مختلف عناصر الظاهرة، و من بين هذه الطرق الكمية نجد الاقتصاد القياسي او ما يعرف كذلك بالقياس الاقتصادي الذي يعمل على جمع البيانات في شكل نموذج اقتصادي خاضع لفرضيات محددة و تحليلها بهدف الوصول الى نتائج تثبت او تفند النظرية الاقتصادية.

و القياس الاقتصادي يعتبر مفترق الطرق بين علوم شتى كعلم الاحصاء و علوم الرياضيات، و إتقان هذه العلوم يعد شرطا ضروريا لحل نماذج القياس الاقتصادي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية و قياسية لأثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: اثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: النمو الديمغرافي و البنية السكانية في الجزائر.

يعتبر النمو السكاني من ابرز الظواهر اللافتة للانتباه خاصة في الدول النامية، و هو عنصر من العناصر الهامة التي يجب معرفتها و دراستها للمباشرة في الخطط التنموية الاقتصادية منها و الاجتماعية، تحقيقا للبرنامج بكل مصداقية و دقة و كفاءة.

و لقد عرف النمو السكاني في الجزائر تفاوتا من فترة لأخرى نظرا للظروف التي شهدتها البلاد عبر عدة مراحل زمنية. و هذا ما سنتطرق اليه فيما يلي:

اولا- النمو السكاني قبل سنة 1990: يمكن تقسيم هذه الفترة الى المراحل التالية:[1]

1-مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي:

تميزت هذه المرحلة بنمو سكاني تلقائي و طبيعي، و لقد كان السكان آنذاك أغلبهم ريفيين و بحاجة الى انجاب الأولاد للمساعدة على اعباء الحياة و الكفاح ضد الطبيعة، و هكذا كان يعتقد افراد المجتمع آنذاك ان الاسرة الكبيرة العدد هي المفضلة لما لها من حظ البقاء و الاستمرار و العون. و لم يكن النمو السكاني او المواليد يطرح اي إشكال او يضيف اي عبء للأسرة، بل على العكس من ذلك تماما. إلا ان هذه الفترة عرفت ازمات اثرت كثيرا على عدد السكان كانت في مجملها ترجع الى الأوبئة و المجاعات التي اصابت بعض المناطق إما لنقص الأيدي العاملة او لبعض الأسباب المناخية و بالأخص الحر و الجفاف.

2-مرحلة اثناء الاستعمار:

قدر عدد سكان الجزائر سنة 1830 بحوالي 03 ملايين نسمة، و في بداية القرن العشرين بحوالي 04 ملايين نسمة، و في هذه الفترة عرف النمو السكاني تذبذبات واضحة، فتارة يرتفع و تارة ينخفض و ليس له اي اتجاه معين بدأ عدد السكان الجزائريين في تزايد منذ بداية القرن العشرين بوتيرة نمو منخفضة، حيث قدر معدل النمو الطبيعي ب 5% الى غاية انتهاء الحرب العالمية الثانية 1939-1945. بعد هذه الفترة بدأ عدد السكان

[1] عبد القادر قداوي، مرجع سبق ذكره، ص179-180.

يتضاعف الى ان بلغ معدل النمو الطبيعي مستوى 8,2% سنة 1954، حيث بقي هذا النمو ثابتا رغم الخسائر البشرية التي دفعها الجزائريون وقودا للثورة التحريرية.

و نشير انه من خلال المراحل الأولى من الاستعمار الفرنسي حدث تناقص كبير و ملحوظ لعدد السكان الجزائريين، حيث تعرض الشعب الاعزل الى اشكال مختلفة من التقتيل و التنكيل كالإبادات الجماعية و تهجير القرى و المداشر او حرقها أضف الى ذلك ما نجم عن المقاومات الشعبية من استشهاد العديد من المدافعين عن ارضهم.

3-مرحلة ما بعد الاستقلال الى سنة 1990:[1]

لقد بلغ عدد سكان الجزائر بعد الاستقلال مباشرة حوالي 10.674.000 نسمة، و قد وصل الى 24.409.000 نسمة عند نهاية الثمانينات في سنة 1989 اي انه خلال 26سنة تضاعف عدد سكان الجزائر بأكثر من مرتين (2,28 مرة).

و يمكن ان ترجع الزيادة في عدد السكان للفترة بعد الاستقلال للأسباب التالية:

-انتهاء الحرب التحريرية و اسباب الامن والاستقرار.

-انخفاض معدلات الوفيات في مختلف الفئات العمرية، عما كانت عليه من قبل.

-ارتفاع معدلات الزواج و اعادة الزواج، مما ادى الى ارتفاع نسبة الخصوبة.

ارتفاع مستوى المعيشة و انتشار و تحسن الرعاية الطبية مقارنة بالفترات السابقة.

تطور عملية الاحصاء السكاني و تحسنها، مما يساعد على ضبط عدد السكان.

-الأمية و التي تشكل عاملا هاما في الحركة السكانية لسببين:

1-انخفاض سن الزواج عند الاميات فقد قدر ب 17,8 سنة، بينما بلغ عند المتعلمات 22 سنة.

2- كثرة ولادتهن بحيث انه سنة 1980 كانت اكثر من 90% من الولادات من امهات اميات.

ثانيا- النمو السكاني بعد سنة 1990:[2]

[1] عبد القادر قداوي، مرجع سبق ذكره، ص181-183.
[2] أوكيل حميدة، مرجع سبق ذكره، ص171.

أهم ما ميز هذه الفترة هو غياب المسألة السكانية لفترة 90-95 نظرا للأوضاع الاقتصادية و السياسية للبلاد و أهم المحطات لهذه المرحلة نجد:

1990: صدور مرسوم هدفه اعادة النظر في تنظيم وزارة الصحة الذي غابت في هيكله الجديد ادارة العائلة لتحل محلها ادارة فرعية لحماية الأم و الطفولة.

1992: تغير اسم وزارة الصحة باسم وزارة الصحة و السكان كما طرح البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي للمناقشة من جديد.

1993: تم تقسيم هذا البرنامج.

1994: إعادة تنظيم وزارة الصحة العمومية و أصبحت بذلك وزارة السكان.

كما تميزت فترة 89-94 باضطرابات و غموض و تذبذبات في موقفها اذ عملت على سياسة التحكم في الخصوبة من جهة لكن بالموازاة تحصلت نقابة العمال الجزائريين على زيادة في المنح العائلية اذ ارتفعت المنحة الشهرية للطفل من 40-140 دج التي تعد تشجيع للإنجاب و اتجاه معاكس لسياسة التحكم في الخصوبة لتعود السياسة السكانية للظهور على الساحة بعد 1994 انطلاقا من برامجها التالية:

- ✓ تخصيص وزارة الصحة و السكان ميزانية قدرها 161 مليون دج لشراء الوسائل المانعة للحمل كما تعفى هذه الوسائل مع الضرائب.
- ✓ ادماج انشطة التخطيط العائلي على مستويات قطاعات الولادة بتلقي الأطباء تكوينا في مجال الصحة و الإنجابية.
- ✓ تنصيب اللجنة الوطنية للسكان التي كلفت باقتراح و العمل على اعداد دراسة تساهم في وضع السياسة الوطنية للسكان مع اعداد برنامج عمل وطني في مجال السكان بهدف التحكم في النمو الديمغرافي مع اقتراح كل الاجراءات المساهمة في ذلك.

بالإضافة للنشاط السياسي الذي قامت به بعض الجمعيات و الحركات النسائية التي أقرت علانية ان الشروط الأساسية الاجتماعية و الاقتصادية هي العمل على تغيير الذهنيات و العقليات خاصة في مجال التزايد السكاني و التحكم في النمو الديمغرافي و الترقية الحقيقية للمرأة.

و فيما يخص الانخفاض الأخير في معدل النمو الديمغرافي في الجزائر فهو راجع الى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر اضافة لعامل التعليم و خاصة لدى الإناث الذي ادى الى رفع سن الزواج كما أدت الظروف الاقتصادية الى تدهور القدرة الشرائية إضافة لسوء المستوى المعيشي و تفاقم ظاهرة البطالة.

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.[1]

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة و عديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا الى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، هذه العملية ميزتها جملة من الاصلاحات الاقتصادية و ذلك بسعي المؤسسات النقدية و المالية الدولية في اطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

أولا/برامج الاستقرار الاقتصادي المطبقة خلال الفترة 1989-1995: طبقت معظم البلدان النامية سياسات التصحيح الهيكلي كشرط ضروري للحصول على التمويل اللازم من الهيئتين الماليتين و ذلك لمعالجة اختلال التوازن الذي يرجع الى تشوهات في السياسة الاقتصادية العاجزة عن مواجهة الصدمات الداخلية، و من اجراءات السياسة التنموية التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي ما يلي:

1-برنامج الاستعداد الانتمائي الأول: من 31 ماي 1989الى 30 ماي 1990:

في ضوء الأزمة التي واجهت الجزائر في اواخر الثمانينات و زيادة المديونية الخارجية، لجأت الجزائر الى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق مع علمها لصعوبة شروطه، سمح هذا الاتفاق بتحسين الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 1989، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 19%عما كانت عليه سنة 1988، كما ان الانتاج الداخلي الخام ارتفع هو الآخر بنسبة 2,9% سنة 1989 اين انخفض سنة 1988 بنسبة 3,8%، و هذا يدل على ان الجزائر استرجعت عملية النمو خلال هذه الفترة.

2- برنامج الاعتماد الانتمائي الثاني: من 3 جوان 1991 الى 30 مارس 1992

[1]قابوش فريال، اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2017، ص50-53.

لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي مرة اخرى للحصول على الاموال الكافية لمواصلة سلسلة الاصلاحات الاقتصادية من اجل ايجاد التوازنات على المستوى الكلي، و عليه توصلت الجزائر الى اتفاق ثاني حيث تم تحرير رسالة النية في 21 افريل 1991، و اتفقت معه على بعض الاجراءات يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ✓ اصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي و الجمركي و الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- ✓ تخفيض قيمة سعر الصرف و اعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية و كذلك الداخلية و العمل على رفع صادرات النفط.
- ✓ تشجيع انواع الادخار و التخفيض من الاستهلاك تحرير اسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الاعانات.

و قد تحققت خلال هذه الفترة النتائج التالية:

- ✓ انخفاض المديونية الخارجية من 28,379%مليار دولار سنة 1990 الى 27,67 مليار دولار سنة 1991 ثم الى 26,7 مليار دولار سنة 1992، مع ارتفاع نسبة خدمة الدين حيث انتقلت من 73,9%سنة 1991 الى 76,5% سنة 1992.
- ✓ تحقيق فائض في الميزان التجاري و الذي بلغ 4,70 مليار دولار حيث قدرت الصادرات ب 12,73 مليار دولار و الواردات ب 8,3 مليار دولار.

و لكن مع حلول سنة 1993، سجل رصيد الخزينة عجزا قدر ب 100 مليار دج، اي بنسبة 7,4% من اجمالي الناتج الداخلي و يعود ذلك الى قرار الحكومة الجزائرية برفع اجور و رواتب العمال في سبتمبر 1991، و كذلك الى المساعدات الممنوحة الى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداءا من فيفري سنة 1992، و هذا اضافة الى انخفاض الايرادات بسبب انهيار اسعار النفط حيث انخفض سعر البترول الخام من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 الى 17.65 دولار سنة 1993 مع ارتفاع سعر الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار الى 23.25 دينار لنفس الفترة.

و بالتالي عاشت الجزائر خلال هذه الفترة وضعا اقتصاديا و اجتماعيا جعلها في حاجة الى تمويلات جديدة، و التي وافق عليها صندوق النقد الدولي في شكل برنامج آخر.

3- برامج التثبيت افريل 1994الى مارس 1995:

تهدف هذه السياسة الى تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي و صافي تدفق رؤوس الاموال من الخارج و ضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض و الطلب، تهدف هذه السياسة الى تحقيق استقرار الاسعار و توازن ميزان المدفوعات في آن واحد.

ثانيا/ برنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998:

التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني، و خاصة ان المعالجات الجزئية المتتالية منذ الثمانينات لم تأتي بأي نتيجة، تم الاجماع على ضرورة المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني لذلك فان برنامج التصحيح الهيكلي هو تجسيد لإجراءات مسطرة من اجل انعاش الاقتصاد و الانتقال الى اقتصاد السوق.

1-اهداف برنامج التصحيح الهيكلي:

ركز البرنامج على تحقيق ما يلي:

- ✓ تحقيق نمو خارج المحروقات على الاقل 5% و على مدار ثلاث سنوات مقبلة، و هذا النمو مشروط بمتابعة خلق مناصب شغل.
- ✓ تحقيق الاستقرار المالي.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، و تحرير الاسعار و الغاء الدعم على بعض السلع.
- ✓ التحكم في التضخم.
- ✓ الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي .
- ✓ تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ تشجيع القطاع الانتاجي.

2-نتائج برنامج التصحيح الهيكلي:

تميزت سيرورة الاصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل في:

- ✓ بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج ايجابية، و يعود الفضل بشكل رئيسي الى قطاع المحروقات، الفلاحة، و بدرجة اقل من قطاع البناء و الاشغال العمومية و الري.

- ✓ تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من اجمالي الانتاج الخام سنة 1996، 1.3% في سنة 1997، مع تخفيف عجز يقدر ب 1.4% في سنة 1995، و يعود الفضل في ذلك الى الارتفاع النسبي في اسعار البترول.
- ✓ انخفاض معدلات التضخم و ذلك راجع للتعديلات التي مست اسعار بعض السلع المدعمة، و انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- ✓ ارتفاع الايرادات بالإضافة الى تحسن ميزان العمليات الجارية.

ثالثا/ مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يمتد من الفترة 2001-2004 يعد برنامج ثلاثي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار. جاء هذا البرنامج من اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة و ليؤكد من جهة ثانية التزام الجزائر بتهيئة المحيط الملائم و المناسب لاندماجها في الاقتصاد العالمي و يبرز ذلك جليا من خلال الأهداف المسطرة لهذا البرنامج و المتمثلة أساسا في مكافحة الفقر، خلق مناصب عمل و ضمان التوازن الجهوي و إحياء الفضاء الاقليمي.

و عمل البرنامج في تحقيق الاهداف السابقة الذكر على الجوانب التالية:

- ✓ دعم النشاطات الانتاجية على رأسها الفلاحة، الصيد و الموارد المائية من خلال العمل على تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و السعي لترقية صادرات المنتجات الفلاحية، و كذا العمل على استغلال الموارد المائية على طول الساحل الجزائري.
- ✓ ركز البرنامج على توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسية لتحقيقها من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- ✓ تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210,5 مليون دينار موزعة على تهيئة التجهيزات الهيكلية للعمران، و إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات.
- ✓ كما اهتم البرنامج بالمنشآت القاعدية، و عمل على تقوية الخدمات العمومية و تحسين الظروف المعيشية و تنمية الموارد البشرية.

رابعا/ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق اقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و ذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع اسعار النفط سنة 2004 ليصل الى حدود 38,5 دولار، يعتبر غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته خصص له 4203 مليار دج اي ما يقارب 55 مليار دج، جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الاهداف منها:

- ✓ تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- ✓ تحسين مستوى معيشة الافراد.
- ✓ تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي.

خامسا/ برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

جاء في إطار الاستمرار في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي التي شرعت فيها منذ سنة 2001، اعتبر استكمالا لما جاء به البرنامج التكميلي لدعم النمو، قدرت قيمته الإجمالية بما يقارب 21214 مليار دج اي ما يعادل تقريبا حوالي 286 مليار دولار للفترة 2001-2014. هدفه الأساسي الاستمرار في دعم النمو الاقتصادي، هو يشمل شقين اثنين هما:

- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج.
- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج.

نتائجه:

- ✓ في العموم يمكن القول انه تم تسجيل انطلاق غالبية المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج ذات العلاقة بتطوير المنشآت القاعدية و تحسين الخدمة العمومية، الى جانب المشاريع المخصصة لتحسين المستوى المعيشي للسكان كمشاريع النقل، الصحة و التعليم...الخ.
- ✓ استمرار انخفاض معدلات البطالة مع تسجيل سيطرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الثاني: المفهوم العام لطريقة الاقتصاد القياسي.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي و الهدف منه.

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، فلقد ساعد التطور في النظرية الإحصائية والاقتصادية وثورة المعلومات على حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي خلال فترة زمنية قصيرة.

لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي Econometrics لأول مرة سنة 1926، ان اصل هذا المصطلح Econometrics يوناني و يتكون من مقطعين هما Economic أي علم الاقتصاد و Metrics أي القياس (المتر) ويعرفه البعض بأنه القياس في الاقتصاد، و بصورة اكثر تفصيلا هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، او رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية .

إن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، و هذا يمكننا من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على احد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن ان تترتب على التغير في احد او بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى. و حيث ان اغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل السعر، الدخل ...الخ، فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية، كما تحددها النظرية الاقتصادية، بين هذه المتغيرات. كما أن هناك نماذج أخرى غير سببية تعتمد على القيم التاريخية للمتغير المراد التكهن بقيمته المستقبلية ولا تحتاج إلى تحديد المتغيرات التي تفسر سلوكه ويعرف هذا النوع من النماذج باسم نماذج السلاسل الزمنية التي تذبذباتها ناتجة عن الاتجاه العام الذي يعبر عن الحركة طويلة المدى والتقلبات الموسمية و الدورية و كذلك التقلبات العشوائية.[1]

بناءا على ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد القياسي كما يلي: هو العلم الذي يجمع بين العلوم الثلاثة: النظرية الاقتصادية و الرياضيات و الاحصاء بهدف الحصول على تقديرات لمعالم العلاقات الاقتصادية و اختبار الفرضيات التي تقدمها النظرية الاقتصادية و التحقق منها و كذلك التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية.

يتبين مما سبق ان الاقتصاد القياسي عبارة عن مزيج من علوم الاقتصاد و الرياضيات و الاحصاء و لكن هذا لا يعني ان الاقتصاد القياسي ليس له صفة مستقلة عن هذه العلوم الا ان له خصائصه التي تميزه عن غيره من العلوم الأخرى، و لعل من اهم ما يميز الاقتصاد القياسي عن الاقتصاد الرياضي هو ادخال ما يعرف باسم المتغير العشوائي أو حد الخطأ العشوائي الذي تتجاهله النظرية الاقتصادية او الاقتصاد الرياضي.[2]

[1] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص13.
[2] سمير خالد صافي، مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS. 2015، ص5.

إن علم الاقتصاد القياسي حسب العديد من رواد الفكر الاقتصادي الحديث أمثال كلورنس كلاين وإدموند مالينفو، فإنه يمثل علم استعمال طرائق الاستقراء والاستدلال الإحصائيين، ولاسيما نظريات الاحتمال والتنبؤ والتقدير .

كما يمكن تعريف علم الاقتصاد القياسي على أنه فرع خاص من العلوم الاقتصادية يتعرض للعلاقات الاقتصادية بهدف قياسها و اختبار مدى توافقها مع الواقع و الاستعانة به في عمليات التنبؤ، ووضع الخطط و السياسات الاقتصادية المناسبة.[1]

-الهدف و طريقة الاقتصاد القياسي:

الهدف من الاقتصاد القياسي:

1-بناء نموذج قياسي، اي بناء نموذج اقتصادي مبني على الملاحظة بشكل يمكن اختباره، هناك العديد من الطرق لبناء النموذج القياسي من النموذج الاقتصادي لأننا يجب ان نختار الشكل المناسب، تحديد البناء العشوائي للمتغيرات، و هكذا يكون الجزء التحديدي من العمل القياسي.

2-تقدير و اختبار هذه النماذج باستخدام البيانات المشاهدة.

3-استخدام تلك النماذج للتنبؤ و لأغراض التحليل.

خلال الخمسينات و الستينات كان القياسي يقوم على الاستنتاج و لكن تحديد النموذج لم يؤخذ في الاعتبار كثيرا، كان الاهتمام موجه للتقدير الاحصائي لنموذج قياسي محدد خلال الاربعينات قامت مؤسسة cowles بتقدم كبير في هذا المضمار.

و لكن التحليل الاحصائي مثل عقبة كبيرة لذلك انحصر الوضع في طرق تقدير مختلفة في الخمسينات و الستينات.

لم يتم توجيه الاهتمام لخطأ في التحديد. و لكن مع التقدم في التقنية و استخدام اجهزة الحاسب الآلي السريعة. بدأ تطوير في الأساليب القياسية حيث وجه الاهتمام الى مجالات اخرى في التحليل.

نستطيع ان نرتب خطوات التحليل القياسي، كما يتضح في الشكل

الشكل2-1: الخطوات التي يجب اتباعها في التحليل القياسي لنموذج الاقتصادي

[1] دحماني محمد ادريوش، الاقتصاد القياسي. جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2012، ص3.

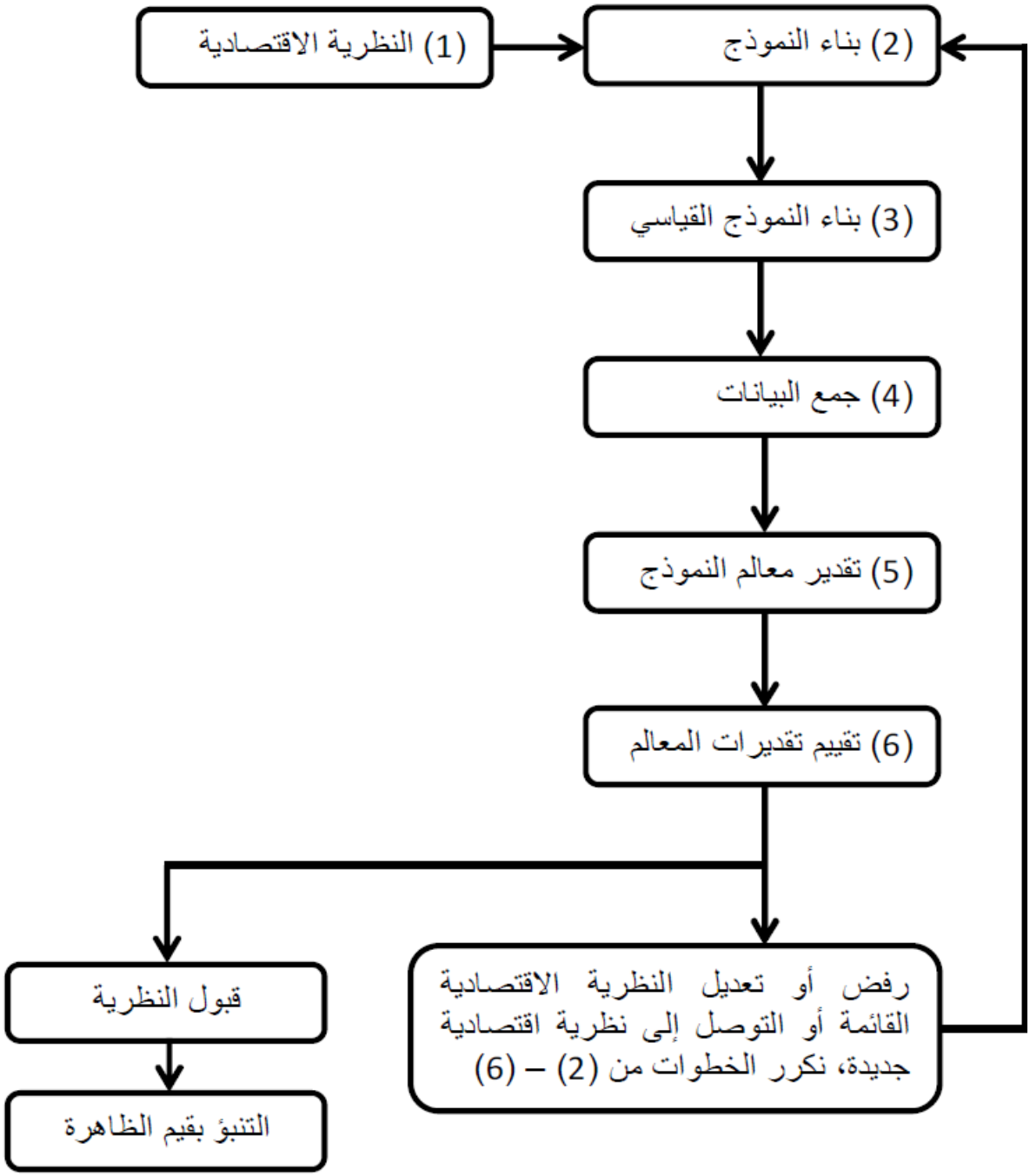

المصدر: سمير خالد صافي، مرجع سبق ذكره، ص18.

الشكل 2-2 :نستطيع ان نرتب خطوات التحليل القياسي، كما في الشكل:

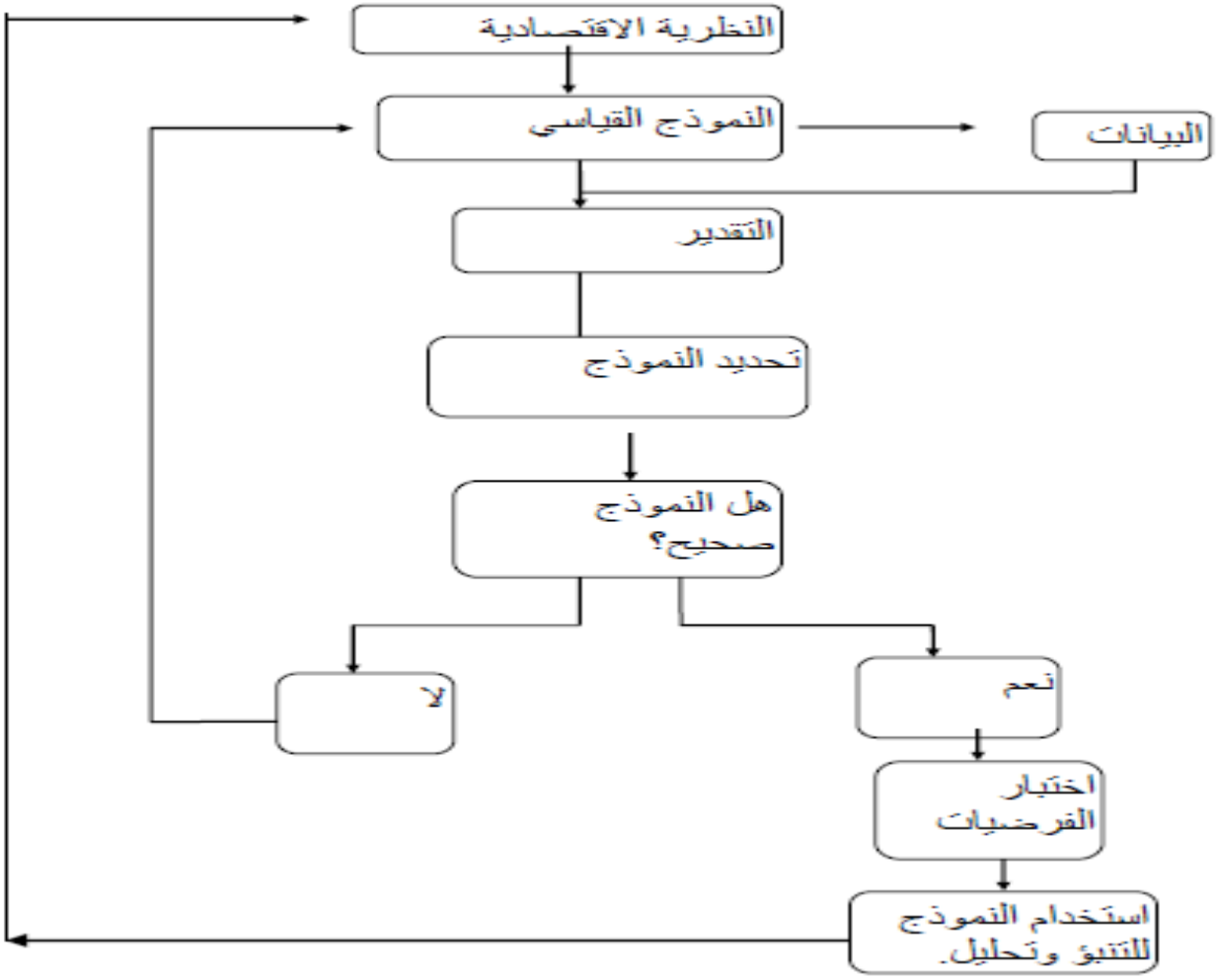

المصدر: عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، ص9.

هذا التنظيم واجه بعض الانتقادات في السبعينات، بعض هذه الانتقادات يمكن تلخيصها بما يلي:

1-لا يوجد استرجاع من الاختبار القياسي للنظرية الاقتصادية، و كذلك لا يوجد نتائج للاختبار يمكن على ضوئها تقييم النظرية الاقتصادية.

2-البيانات يجب ان يكون لها تأثير على النموذج.

3-اختبار الفرضيات لا يجب ان يرتبط بما تقترحه النظرية فقط بل يجب اختبار ملائمة التحديد السابق، لذلك يجب اضافة قفص جديد لاختبار ملائمة و تحديد النموذج.[1]

[1] عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء، ص8-9.

المطلب الثاني: الانحدار الخطي البسيط

ان موضوع الانحدار من المواضيع التي اصبحت ذات تطبيقات واسعة من قبل المهتمين في مختلف العلوم نذكر منها الاقتصادية لأنه يصف العلاقة بين المتغيرات على هيئة معادلة فمعادلة الانحدار الخطي البسيط سميت بذلك لإحتوائها على متغير مستقل واحد فقط، بينما يتضمن الانحدار المتعدد متغيرات مستقلة.[1]

يعتبر الانحدار الخطي البسيط أبسط أنواع نماذج الانحدار، بحيث يوجد العديد من العلاقات الاقتصادية التي يمكن قياسها باستخدام هذا الأسلوب، مثل علاقة الانفاق الاستهلاكي و الدخل المتاح، و علاقة الكمية المطلوبة من السلعة و سعرها، و ايضا مستوى البطالة مع معدل التضخم.[2]

1-كتابة النموذج الخطي و الفرضيات الأساسية:

يمكن نمذجة العلاقة بين المتغيرينYi و Xi على الشكل:

$$\text{Yi}=\alpha+\beta xi+\varepsilon i\,. \qquad i=1\ldots\ldots n$$

حيث:

i: قيم المشاهدة

x: المتغير المستقل.

Y: المتغير التابع.

$\beta\,،\alpha$: معالم النموذج غير معروفة.

εi:الخطأ العشوائي

ويرجع وجود حد الخطأ إلى عدة أسباب منها :

إهمال بعض المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع في النموذج.

[1] محيي الدين ايوب، محاضرات في الاقتصاد القياسي، ص7.
[2] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص19.

الصياغة الرياضية غير السليمة للنموذج

حدوث خطأ في كل من تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث أخطاء تحديد تتمثل فيما يلي:

تحديد خاطئ للمتغيرات المستقلة: ويتمثل ذلك في إغفال متغيرات مستقلة هامة في نموذج الانحدار المراد تقديره، أو احتواء هذا النموذج على متغيرات مستقلة غير هامة.

تغير معاملات الانحدار: إن معاملات الانحدار قد لا تظل ثابتة أثناء الفترة الزمنية التي تم تجميع البيانات عنها.

العلاقة الحقيقية بين المتغير التابع والمستقل قد تكون غير خطية

فرضيات النموذج:[1]

1-الفرضية الأولى: النموذج خطي بالنسبة لمعالم النموذج و شعاع الاخطاء

2-الفرضية الثانية: قيم المتغيرة x غير عشوائية non stochastique، اي تم ملاحظتها دون اخطاء.

3-الفرضية الثالثة: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon i)=0$

وتعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y ;اذ انها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما سالبة، موجبة أو معدومة لا يمكن قياسها او تحديدها بدقة، و تخضع لقوانين الاحتمال بحيث يكون وسطها او توقعها الرياضي مساويا للصفر $E(\varepsilon i)=0 \ . \ \forall \ i=1.....n$

4-الفرضية الرابعة: تجانس تباين الاخطاء

و هو ما يعني ان تشتتها حول المتوسط ثابت، و نعبر عنها رياضيا بالكتابة:

$$Var(\varepsilon i)= E(\varepsilon i)^2= \sigma^2.\forall \ i= 1....n$$

5-الفرضية الخامسة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء : بمعنى ان التباينات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة، و هذا على مختلف مشاهدات مكونات العينة، و نعبر عنها رياضيا كما يلي:

[1] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

$$Cov(\varepsilon i, \varepsilon j) = E(\varepsilon i, \varepsilon j) = 0 \quad ,\forall\ i \neq j \qquad i, j = 1 \ldots . n$$

6-الفرضية السادسة: تتعلق بقيم المتغير المستقل xi، تتمثل في ان المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على اظهار تأثيرها في تغير المتغير التابع yi، بحيث تكون قيمة واحدة على الاقل مختلفة عن بقية القيم، أي مهما يكن حجم العينة n يكون المقدار $(1/n)\sum_{i=\&}^{n}(Xi - \bar{X})^2 \neq 0$، أي ان الاخطاء تكون مستقلة عن Xi:

$$Cov(Xi\ , \varepsilon i) = 0, \quad \forall\ i=1,\ldots,n$$

المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى:[1]

هناك عدة طرق لتقدير معاملات معادلة الانحدار اهمها: 1-طريقة المربعات الصغرى. 2-طريقة الإمكانية العظمى.

في المرحلة الأولى نفترض وجود الفروض الأساسية لمعالجة النموذج الخطي. و في المراحل اللاحقة نتعرض للحالات التي تكون فيها هذه الفروض غير صحيحة.

نموذج الانحدار بالافتراضات الاساسية كما يلي:

$$Yi = \alpha + \beta xi + \varepsilon i\ .$$

هي المعادلة الأساسية التي تصور العلاقة بين التابع و المستقل حيث i تعتمد على العينة التي يبلغ حجمها n. بالإضافة الى المعادلة الاساسية نقول ان النموذج يحتوي افتراضات عن المتغير العشوائي.

تقدير النموذج يتم بغرض الحصول على مقدرات معالم نموذج الانحدار البسيط ، نموذج الانحدار البسيط يتضمن ثلاث معالم هي: α معلمة القاطع، β معلمة الميل، σ^2 معلمة التباين.

المراد هو استخدام احصائيات المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة حسب الطرق الاحصائية الملائمة للحصول على مقدرات لهذه المعالم.

طريقة المربعات الصغرى:

[1] عدنان الصنوي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على الحصول على مقدرات الانحدار حيث تمثل α معلمة القاطع، β معلمة الميل، بحيث يتم تصغير مجموع مربعات البواقي الى ادنى قيمة لها، بحيث يجري تعريف مكون يطلق عليه مجموع المربعات البواقي و بعد ذلك يشرع في الحصول على α ، β بحيث يتم تصغير هذا المكون الى ادنى قيمة له.

طريقة المربعات الصغرى تعطينا مقدرات الانحدار α، β و لكن لا تعطينا مقدرة التباين و هذا يعتبر من نقاط ضعف طريقة المربعات الصغرى.

ان هذه الطريقة تحاول ايجاد احسن تصحيح خطي بتدنئة مربعات الانحراف (بين المشاهدات الفعلية و المقدرة) $\sum_{i=1}^{n} \widehat{\varepsilon i}^2$ ، حيث $\widehat{\varepsilon i}$ = Yi-$\widehat{Y i}$ (انظر الشكل)

الشكل2-3 : التمثيل البياني لخط الانحدار.

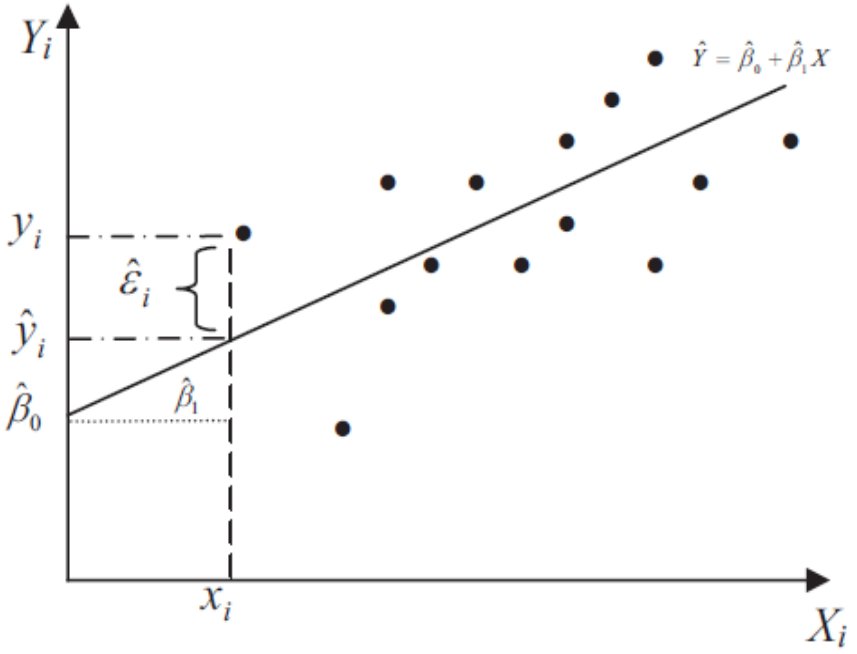

المصدر: محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص21.

و هذا ما يمكن كتابته رياضيا:

$$\text{Min}\sum_{i=1}^{n} \widehat{\varepsilon i}^2 = \text{Min}\sum_{i=1}^{n} (Yi - \widehat{\beta}_0 - \widehat{\beta}_1 \text{Xi})^2$$

والشرط اللازم لتدنئة هذه العلاقة هو ان تكون المشتقات الجزئية بالنسبة $\hat{\beta}_0$ ، $\hat{\beta}_1$ معدومة أي:

$$\begin{cases} \frac{\partial}{\partial \widehat{\beta}0} \sum_i \left(Yi - \widehat{\beta}0 - \widehat{\beta}1\,\mathrm{Xi}\right)^2 = 0 \\ \frac{\partial}{\partial \widehat{\beta}1} \sum_i \left(Yi - \widehat{\beta}0 - \widehat{\beta}1\,\mathrm{Xi}\right)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقة نتحصل على تقدير معلمتي النموذج:

$$\begin{cases} \widehat{\beta}1 = \dfrac{n\sum_i Xi\,Yi - \sum_i Xi\,\sum_i Yi}{n\sum_i Xi^2 - (\sum_i Xi)^2} \\ \widehat{\beta}0 = \overline{Y} - \widehat{\beta}1\overline{X} \end{cases}$$

و من المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}1$:

$$\hat{\beta}1 = \frac{\sum_{i=1}^{n}(Xi - \bar{X})(Yi - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(Xi - \bar{X})^2}$$

و يكون النموذج المقدر (خط الانحدار) بطريقة المربعات الصغرى المقدرة (OLS) كما يلي:

$$\widehat{Yi} = \hat{\beta}0 + \hat{\beta}1\mathrm{Xi}$$

خصائص مقدرات المربعات الصغرى:

أ- خاصية عدم التحيز:

التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فإذا كان هذا الفرق يختلف عن الصفر نقول عن ذلك المقدر بأنه متحيز ، و إذا عدنا الى مقدرتي المربعات الصغرى فإننا نجد $E(\hat{\beta}0)=\beta0$,$E(\hat{\beta}1) = \beta1$

ومنه نقول ان $\hat{\beta}0$ و $\hat{\beta}1$ هما مقدرتين غير متحيزتين ل $\beta0$ و $\beta1$ على التوالي.

الشكل 2-4: يمثل خاصية عدم التحيز

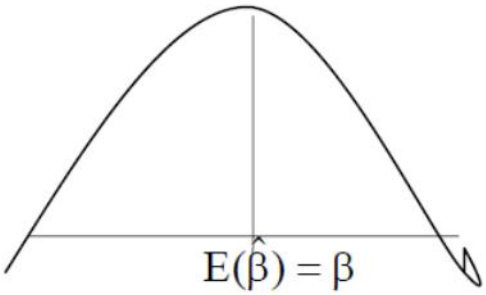

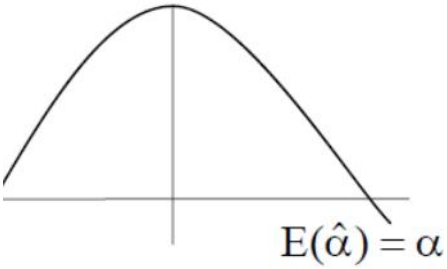

المصدر: عدنان الصنوي، مرجع سبق ذكره، ص23.

ب- أفضل مقدر خطي غير متحيز BLUE و متسق:

تنطلق هذه الفكرة من نظرية Gauss-Markovو التي تقول (من بين المقدرات الخطية و غير المتحيزة، تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية $\hat{\beta}0$ و $\hat{\beta}1$ أفضل مقدرتين خطيتين و غير متحيزتين ، حيث ان لها اصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية و غير المتحيزة الأخرى)

اذا واجهنا مشكلة تحيز مقدرة ما، فإننا ننظر الى الخاصية التقاربية لذلك المقدر، و يحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل Xi عبارة عن متغير تابع و مبطأ بفترة زمنية ما، و نقول عن $\hat{\beta}1$ بأنه مقدر متسق (Consistent Estimator)، اذا كان :

كلما $n \to \infty$ فإن توزيع المعاينة ل $\hat{\beta}1$ يقترب من القيمة الحقيقية $\beta1$، و نقول ان النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}1$ هي $\beta1$ و نكتب: $p\lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}1) = \beta1$

لكن هذا الشرط غير كاف للحصول على مقدر متسق، بل يجب ان تكون قيمتا التحيز و التباين تقتربان او تساويان الصفر كلما اقترب n من ما لا نهاية اي:

$$\lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}1) = \mathrm{P}\lim_{n\to\infty}(\hat{\beta}1) = \beta1$$

$$\lim_{n\to\infty} Var(\hat{\beta}1) = \mathrm{P}\lim_{n\to\infty} Var(\hat{\beta}1) = 0$$

و بتحقق هذين الشرطين، نقول عن المقدر $\hat{\beta}1$ بأنه مقدر متسق للمعلمة الحقيقية. إن المقدرات المتحصل عليها لكل من $\beta0$ ، $\beta1$ ، σ^2 سواء بطريقة المربعات الصغرى او غيرها هي تقديرات نقطية، ولكن من المهم ان يكون لدى الاقتصادي اكثر من اختيار ، و لذلك يجب ان نبني مجالا لهذه المقدرات و ذلك بقبول مستوى ثقة معين و هو ما نسميه بالتقدير المجالي للمعالم.[1]

اختبار الفرضيات:

بمعرفة توزيع $\hat{\beta}0$ و $\hat{\beta}1$ يمكن إجراء اختبار الفرضيات الموضوعة حول معالم النموذج $\beta0$ و $\beta1$ على التوالي. الاختبار الشائع جدا هو فرضية العدم H0، و تقترح على العموم بأنه لا يوجد اثر على النموذج من قبل متغير مستقل ما، و نظرا الى ان الباحثين يتمنون قبول النموذج، فإن فرضية العدم توضع عادة لإثبات رفضها إذا أمكن ذلك. و نأمل رفض H0 بإيجاد القيمة التقديرية و التي تكون تختلف عن الصفر، حتى نقبل النموذج.

اختبار المعنوية الاحصائية للمعالم:

قد يكون النموذج المبني من طرفنا صحيحا أو غير صحيح، و تثبت صحته من خلال اختباره، ويتم ذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر أو أي عدد آخر، وتسمى فرضية العدم H0، وما دامت العلاقة بين X و Y قائمة على أساس النموذج الخطي، فإن انعدام هذه العلاقة يعني بأن خط انحدار المجتمع هو عبارة عن خط افقي، اي ($H0: \beta1 =0$) و بما ان الافتراض H0 خاضع للاختبار، فإنه لا يكون بالضرورة صحيحا، الأمر الذي يتطلب منا وضع فرض بديل $H1 : \beta1 \neq 0$. و في حالة معرفة إشارة $\beta1$ مسبقا من النظرية الاقتصادية فإن الافتراض البديل يكون $H1 : \beta1 > 0$

(او $H1 : \beta1 < 0$)، و اذا طلب منا اختبار الفرضية:

$H0: \beta1 =0$ (فرضية العدم)

ضد: $H1 : \beta1 \neq 0$ (الفرضية البديلة)

[1] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص22-25.

$$t_c = \frac{\widehat{\beta}1}{\widehat{\sigma}\,\widehat{\beta}1}$$

نكتب: $\frac{\widehat{\beta}1 - \beta 1}{\widehat{\sigma}\,\widehat{\beta}1} = t_c$ و هي القيمة المحسوبة.

ما دمنا نختبر فرضية العدم، نكتب: $t_c = \frac{\widehat{\beta}1}{\widehat{\sigma}\,\widehat{\beta}1}$ ، حيث نقبل H0 بمستوى معنوية (α %)اذا كانت $\left|\frac{\widehat{\beta}1}{\widehat{\sigma}\,\widehat{\beta}1}\right| \leq t_{n-2,\,\alpha/2}$ ففي هذه الحالة، المعلم $\beta 1$ ليس له معنوية احصائية اي يساوي معنويا الصفر حيث $t_{n-2,\,\alpha/2}$ مأخوذة من جدول التوزيع t (ستودنت) و تسمى بالقيمة المجدولة، و نرفض H0 بمستوى معنوية (α %) اذا كانت $\left|\frac{\widehat{\beta}1}{\widehat{\sigma}\,\widehat{\beta}1}\right| > t_{n-2,\,\alpha/2}$ أي المعلم $\beta 1$ له معنوية احصائية فهو يختلف معنويا عن الصفر، نقوم بنفس الاختبار مع الثابتة $\beta 0$.

اضافة الى ذلك عندما يكون حجم العينة كبيرا ($n > 30$) فينبغي استعمال التوزيع الطبيعي و يمكن اخذ القيمة الحرجة $Z_{\alpha/2}$ و ذلك بحساب المساحة المظللة للتوزيع الطبيعي، توجد عدة تساؤلات لدى الباحثين في الاقتصاد القياسي في الاختبار الاحصائي الافضل بين معامل التحديد R^2 و الأخطاء المعيارية للمقدرات، فأيهما افضل؟ قيمة عالية R^2 ام قيمة منخفضة للأخطاء المعيارية للمقدرات؟ على العموم يكون الاختبار سهلا لما نحصل على قيمة عالية ل R^2 و قيمة منخفضة للأخطاء المعيارية لكن تطبيقيا نادرا ما يحدث ذلك، حيث في اغلب الأحيان نحصل على قيمة عالية ل R^2 و في نفس الوقت على قيم عالية للأخطاء المعيارية لبعض المقدرات !؟. و يرى في هذا السياق بعض المتخصصين في الميدان ان تعطى الأهمية اكثر لقيمة R^2 العالية، و من ثم يقبلون مقدرات المعالم غير مهتمين بعدم جدية المعنوية الإحصائية لبعض هذه المعالم.

اختبار التوزيع F (اختبار المعنوية الكلية للنموذج):

ان اختبار معنوية (أثر) المتغير المستقل Xi (H0: $\beta 1 = 0$) يمكن ان يكون في شكل توزيع فيشر حيث لدينا التوزيع الطبيعي المعياري:

$$\hat{\beta}1 \longrightarrow N\left(\beta 1;\ \frac{\sigma^2 \varepsilon}{\sum_i xi^2}\right) \Longrightarrow \frac{\hat{\beta}1 - \beta 1}{\sigma\varepsilon / \sqrt{\sum xi^2}} \longrightarrow N(0,1)$$

يمكن استنتاج ان :

$$\frac{(\hat{\beta}1-\beta1)^2}{\sigma\varepsilon^2/\sqrt{\sum xi^2}} \longrightarrow x^2(1)$$

و مادام $\left(\frac{RSS}{\sigma\varepsilon^2}\right) \sim x^2(1)$ ، و مستقل توزيعيا عن $\hat{\beta}1$ ، فإنه بناءا على تعريف التوزيع F نجد:

$$\frac{x^2(1)/1}{x^2(n-2)/(n-2)} = \frac{(\hat{\beta}1-\beta1)^2 \sum xi^2}{\sum \widehat{\varepsilon\imath^2}/(n-2)} = \frac{(\hat{\beta}1-\beta1)^2 \sum xi^2}{\widehat{\sigma\varepsilon^2}} \sim F_{1;n-2}$$

و اذا كانت الفرضية($H0: \beta1=0$) صحيحة ينتج أن :

$$F=\frac{\hat{\beta}1^2 \sum xi^2}{\sum \widehat{\varepsilon\imath^2}/(n-2)}=\frac{(n-2)\hat{\beta}1^2 \sum xi^2}{RSS} \sim F_{1;n-2}$$

و اعتمادا على النتائج السابقة يمكن كتابة الصيغة السابقة من الشكل:

$$F=\frac{\hat{\beta}1^2 \sum xi^2}{RSS/(n-2)}=\frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1;n-2}$$

و نقول اننا نرفض($H0: \beta1=0$) بمستوى معنوية $\alpha\ \%$ اذا:

$$F_{1;n-2}=\frac{\hat{\beta}1^2 \sum xi^2}{RSS/(n-2)}=\frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} > F\alpha_{;(1;n-2)}$$

حيث ان ($F\alpha_{;(1;n-2)}$ هي القيمة المجدولة ، و تؤخذ من جداول توزيع F، و تقبل الفرضية H0 اذا حدث العكس أي:

$$F_{1;n-2}=\frac{\hat{\beta}1^2 \sum xi^2}{RSS/(n-2)}=\frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \leq F\alpha_{;(1;n-2)}$$

و بالمقارنة مع التوزيع t نجد العلاقة التالية :

$$\frac{\hat{\beta}1\sqrt{\sum xi^2}}{\sqrt{RSS/(n-2)}}=\left[\frac{\hat{\beta}1}{\widehat{\delta\varepsilon}/\sqrt{\sum xi^2}}\right]^2 \sim [t\ n-2]^2 \sim F\alpha_{;(1;n-2)}$$

و لإيجاد العلاقة الخاصة بالتوزيعين F و t معامل التحديد R^2 نعود للعلاقة:

$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$ و منه نكتب:

$ESS = R^2 \; TSS = R^2 \sum yi^2$

$RSS = (1-R^2)TSS = (1-R^2)TSS = (1-R^2)\sum yi^2$ و لنعوض ذلك في العلاقة :

$F = \frac{R^2/1}{(1-R^2)/(n-2)} = \frac{R^2}{(1-R^2)}(n-2) \sim F_{1;n-2}$ فنجد: $F = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1;n-2}$

و نظرا للعلاقة الموجودة بين التوزيعين F و t يمكن كتابة : $t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} \sim t_{n-2}$

في توزيع F، نختبر انعدام كل المعالم في آن واحد ضد فرضية معنوية الميل. القيمة المجدولة لإحصائية Fisher في هذه الحالة تعتمد على درجتي حرية 1 (في البسط) و n-2 (في المقام).

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الأول: دراسة تحليلية للمتغيرات الداخلة في النموذج.

الجدول 2-1: التغيرات السنوية للنمو الاقتصادي بالنسبة للنمو الديمغرافي.

Les années	pib	Pop
1990	1.000000	2.700000
1991	-1.400000	2.500000
1992	1.800000	2.550000
1993	-2.100000	2.400000
1994	-0.900000	2.450000
1995	3.800000	2.200000
1996	4.100000	2.000000

1997	1.100000	1.800000
1998	5.100000	1.700000
1999	3.200000	1.600000
2000	2.200000	1.500000
2001	2.600000	1.550000
2002	4.700000	1.530000
2003	6.900000	1.580000
2004	5.100000	1.600000
2005	5.100000	1.690000
2006	2.000000	1.780000
2007	3.000000	1.800000
2008	2.400000	1.900000
2009	2.400000	2.000000
2010	3.300000	2.000000
2011	2.900000	2.030000
2012	3.400000	2.200000
2013	2.800000	2.150000
2014	3.800000	2.900000
2015	2.900000	1.280000
2016	3.400000	2.270000
2017	3.700000	2.220000
2018	2.300000	2.180000
2019	3.900000	1.890000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، و البنك الدولي.

-التطور الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019):

إن التعرف على حقائق الوضع السكاني في أي بلد يعد أمرا هاما لاسيما النمو الديمغرافي و ذلك من حيث اتجاهاته و تطوره، ويمثل الشكل الموالي التطور الديمغرافي خلال الفترة(1990-2019) .

الشكل 2-5: تطور النمو الديمغرافي خلال الفترة(1990-2019)

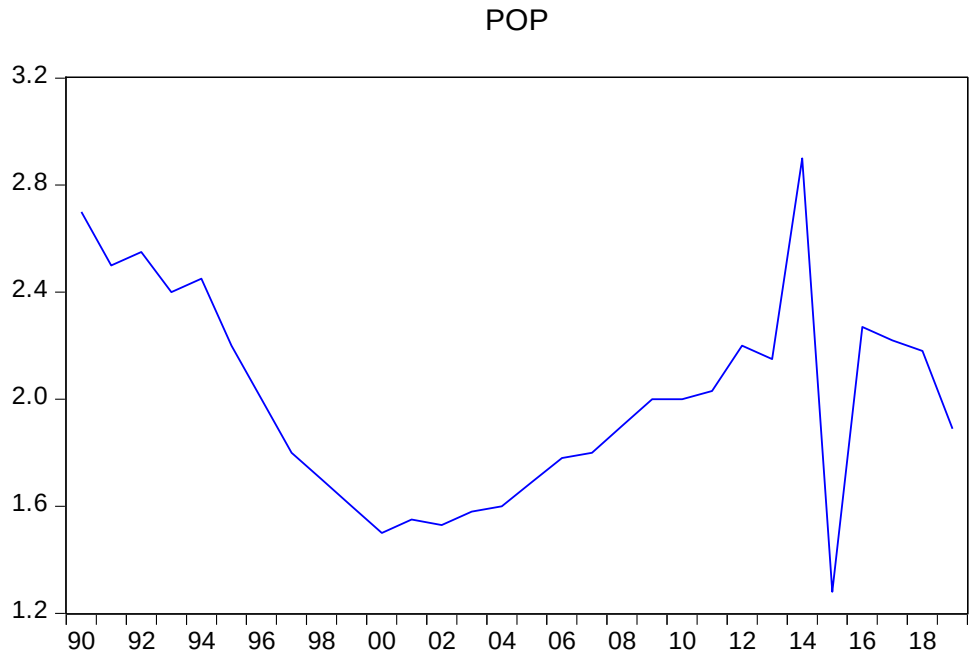

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج eviews

يمثل المنحنى تطور النمو الديمغرافي مع مرور السنوات ، حيث قدر معدل النمو الديمغرافي سنة 1990 ب 2,7 لينخفض سنة 1991 الى 2,5، ثم 2,55 سنة 1992 ثم يبقى في تذبذب الى غاية 2003 بمعدل 1,58 حيث انه انخفض مقارنة بالسنوات السابقة و ذلك راجع الى الاصلاحات المنتهجة من قبل الحكومة، ليعاود الارتفاع سنة 2004 الى معدل 1,6 ليصل سنة 2014 الى 2,9 ثم سنة 2019 الى معدل 1,89.

2-تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019):

يمثل الشكل الموالي تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)

الشكل2-6: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)

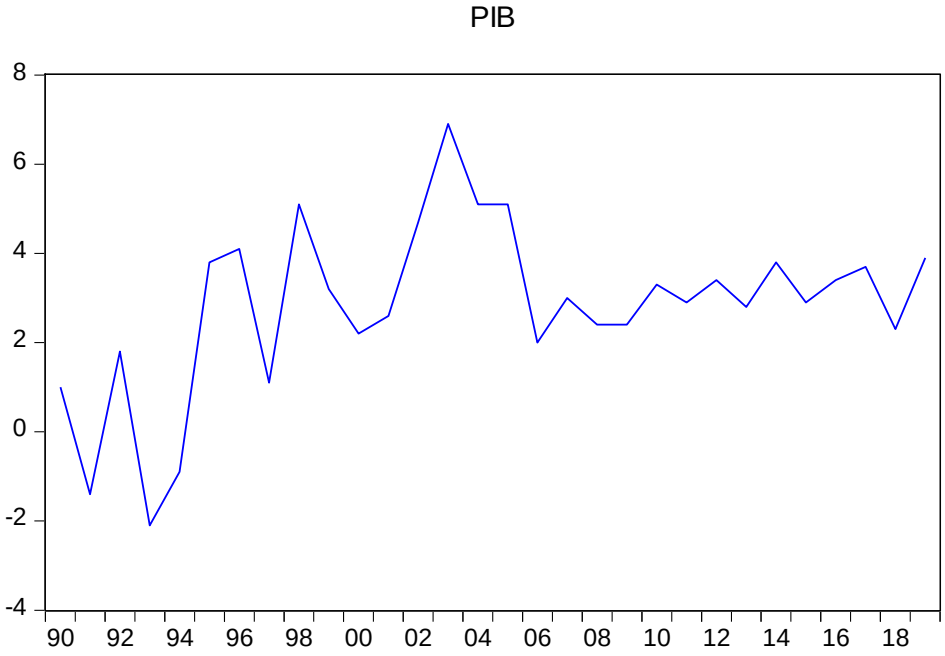

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج eviews

لقد تراوحت قيم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بين الزيادة و التناقص حسب تذبذب اسعار البترول في الاسواق الدولية، فنجد هذه القيم في حالة تذبذب ابتداءا من سنة 1990 الى 2000 حيث بلغت قيمته سنة 1990 معدل 1، ثم تناقص ليصل الى معدل سالب 1.4- ايضا مرورا بقيم سالبة اخرى و ذلك في سنتي 1993، 1994 بمعدلات 2.1-، 0.9- على التوالي و هذا راجع الى مخلفات الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد ازمة انخفاض اسعار البترول، و الظروف الامنية بعد ذلك و التأثر الكبير بالعوامل الطبيعية مما جعل الجزائر تلجأ الى صندوق النقد الدولي من اجل الاقتراض، ثم نلاحظ تحسن تدريجي في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2008) حيث بدأت في تسجيل ارتفاع من سنة 2000 الى حوالي 2,2 الى غاية سنة 2008 بقيمة 2,4 الامر الذي يعكس تحسن الاداء الاقتصادي في هذه الفترة كنتيجة لإجراءات الاصلاح الاقتصادي، ليبقى سنة 2009 بقيمة 2,4 ليتسارع بصورة طفيفة سنة 2010 بحوالي 3,3 الى غاية سنة 2014 بحوالي 3,8 و نلاحظ انخفاضه في سنة 2015 بقيمة 2,9 ثم بدأ يتذبذب الى غاية وصوله سنة2019 الى 3,9.

المطلب الثاني: تقدير النموذج.

نقوم بتقدير معلمات النموذج و ذلك بالاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي البسيط(طريقة المربعات الصغرى العادية) و ذلك من خلال البرنامج الاحصائي (Eviews) خلال الفترة(1990-2020) و بعد ادخال البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في برنامج eviews تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول 2-2: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 06/05/21 Time: 19:46
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.449935	1.653510	4.505527	0.0001
POP	-2.318566	0.812339	-2.854185	0.0080

R-squared	0.225372	Mean dependent var	2.816667
Adjusted R-squared	0.197707	S.D. dependent var	1.923195
S.E. of regression	1.722622	Akaike info criterion	3.989912
Sum squared resid	83.08791	Schwarz criterion	4.083325
Log likelihood	-57.84868	Hannan-Quinn criter.	4.019796
F-statistic	8.146374	Durbin-Watson stat	1.843744
Prob(F-statistic)	0.008031		

المصدر: من اعداد الطلبة باستخدام برنامج eviews

للحصول على العلاقة الإنحدارية بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (PIB) ، و المتغير المستقل عدد السكان (POP)، نقوم بتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و ذلك باستخدام برنامج ايفيوز، تحصلنا على النتائج التالية:

نتائج تقدير النموذج الخطي:

pib=7.449 – 2.318 pop

SE 1.653 0.812

N=30 R^2=0.21 F-statistic =8.146 DW= 1.84

المطلب الثالث: دراسة النموذج المقدر.

1-الدراسة الاحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لابد من اجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية هذا النموذج من الناحية الاحصائية و من منظور النظرية الاقتصادية.

أ-الدراسة الاحصائية:

-اختبار معنوية المعالم:

لإجراء هذا الاختبار تستخدم احصائية ستودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج و من ثم تقييم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، نقوم بمقارنة احصاءة ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% حيث قيمة احصاءة ستودنت المحسوبة تعتمد على القيمة المقدرة للمعلمة و انحرافها المعياري نستخرجها من نتائج التقدير ببرنامج EViews اما قيمة احصاءة ستودنت المجدولة تعتمد على مستوى المعنوية 5%، وفق الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H0: \beta i = 0 \\ H1: \beta i \neq 0 \end{cases}$$

H0: تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية احصائية.

H1: تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية احصائية.

- **اختبار معنوية $\beta 0$:**

$$\begin{cases} H0: \beta 0 = 0 \\ H1: \beta 0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال جدول التقدير نلاحظ ان $|Tcal\beta 0| > |Ttab\beta 0|$ كما ان **prob= 0,0001 < 0,05** و بالتالي نرفض **H0** و نقبل **H1** و منه $\beta 0$ لها معنوية احصائية.

- **اختبار معنوية $\beta 1$**

$$\begin{cases} H0: \beta 1 = 0 \\ H1: \beta 1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال جدول التقدير نلاحظ ان $|Tcal\beta 1| > |Ttab\beta 1|$ كما ان**0,05** $>$ **prob= 0,008** و بالتالي نرفض **H0** و نقبل **H1** و منه $\beta 1$ لها معنوية احصائية.

-اختبار المعنوية الاجمالية للنموذج:

لاختبار المعنوية الاجمالية للنموذج يستخدم اختبار Fisher وفق الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H0: \beta 0 = \beta 1 = 0 \\ H1: \beta 0 \neq \beta 1 \neq 0 \end{cases}$$

H0: تمثل فرضية العدم و تعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل.

H1: تمثل الفرضية البديلة و تعني وجود علاقة بين المتغير التابع و المتغير المستقل.

لدينا احصائية فيشر المحسوبة Fcal=8.146

من خلال جدول التقدير نلاحظ ان Fcal $>$ Ftab ، كما ان 0,05 $>$ prob(F-statistic)=0,008 و بالتالي نرفض **H0** و نقبل **H1** و منه النموذج له معنوية كلية اي ذو معنوية احصائية عند 5%.

ب-الدراسة الاقتصادية للنموذج المقدر:

R^2=0.22 تدل قيمة معامل التحديد على ان 22% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي تفسرها المتغيرة المستقلة النمو الديمغرافي، اما 78% تبقى لعوامل غير مشخصة يفسرها المتغير العشوائي.

اشارة المعلمة $\beta 1$: (عدد السكان) :سالبة مما يبين بأن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و النمو الديمغرافي.

ج-الدراسة القياسية:

بعد ان تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية و الاقتصادية سنقوم باختباره من الناحية القياسية.

1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : اختبار breusch- pagan- Godfrey و تتلخص فكرة هذا الاختبار على وجود علاقة معنوية بين الاخطاء و اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H0: \rho = 0 \\ H1: \rho \neq 0 \ (\rho < 0 \ \ ou \ \rho > 0) \end{cases}$$

H0: تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H1: تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول 2-3: نتائج التقدير لاختبار LM-Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.121404	Prob. F(2,26)	0.8862
Obs*R-squared	0.277571	Prob. Chi-Square(2)	0.8704

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/05/21 Time: 19:58
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.253314	1.802436	-0.140540	0.8893
POP	0.128564	0.888241	0.144740	0.8860
RESID(-1)	0.079895	0.207565	0.384916	0.7034
RESID(-2)	0.056354	0.196877	0.286237	0.7770

R-squared	0.009252	Mean dependent var	6.59E-16
Adjusted R-squared	-0.105065	S.D. dependent var	1.692661
S.E. of regression	1.779360	Akaike info criterion	4.113950
Sum squared resid	82.31915	Schwarz criterion	4.300776
Log likelihood	-57.70925	Hannan-Quinn criter.	4.173717
F-statistic	0.080936	Durbin-Watson stat	1.978859
Prob(F-statistic)	0.969798		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews

نلاحظ من خلال الجدول ان :

$LM= n\ R^2 \rightarrow LM = 0.277$

نقارن قيمة LM مع احصائية $x^2\rho$ الجدولية التالية:

$x^2_{(0.05\ ;2)} = 5.991$

نلاحظ ان: $x^2(0.05\ ;2) = 5.991 > LM$ ومنه نقبل H0 و نرفض H1 و بالتالي لا يوجد مشكل الارتباط الذاتي للاخطاء.

2-اختبار تجانس تباين الأخطاء:

-اختبار ARCH :

نجري اختبار **ARCH** باختبار العلاقة بين مربع البواقي كمتغير تابع و مربع البواقي لفترة واحدة لاختبار الفرض الصفري القائل بثبات التباين من برنامج ايفيوز تحصلنا على النتيجة:

جدول 2-4: نتائج اختبار **ARCH**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.016155	Prob. F(1,27)	0.8998
Obs*R-squared	0.017341	Prob. Chi-Square(1)	0.8952

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/05/21 Time: 20:01
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.933061	0.906126	3.236925	0.0032
RESID^2(-1)	-0.024357	0.191632	-0.127101	0.8998

R-squared	0.000598	Mean dependent var	2.863858
Adjusted R-squared	-0.036417	S.D. dependent var	3.831356
S.E. of regression	3.900495	Akaike info criterion	5.626556
Sum squared resid	410.7743	Schwarz criterion	5.720852
Log likelihood	-79.58506	Hannan-Quinn criter.	5.656089
F-statistic	0.016155	Durbin-Watson stat	1.791123
Prob(F-statistic)	0.899802		

اي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي الاخطاء متجانسة

-اختبار white:

سيتم اعتماد اختبار وايت white للكشف اذا كان هناك تجانس او عدم تجانس الأخطاء، و نقوم باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H0: \sigma 1^2 = \sigma 2^2 = \cdots = \sigma k^2 \text{ يوجد تجانس} \\ H1: \sigma 1^2 \neq \sigma 2^2 \neq \cdots \neq \sigma k^2 \text{ لا يوجد تجانس} \end{cases}$$

و كانت نتائج برنامج eviews كالتالي:

جدول 2-5: نتائج التقدير لاختبار وايت white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.601521	Prob. F(2,27)	0.0926
Obs*R-squared	4.847097	Prob. Chi-Square(2)	0.0886
Scaled explained SS	3.841721	Prob. Chi-Square(2)	0.1465

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/05/21 Time: 20:03
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.03695	16.01489	1.438471	0.1618
POP^2	6.230981	3.798035	1.640580	0.1125
POP	-23.06109	15.79116	-1.460380	0.1557

R-squared	0.161570	Mean dependent var	2.769597
Adjusted R-squared	0.099464	S.D. dependent var	3.799955
S.E. of regression	3.606028	Akaike info criterion	5.497730
Sum squared resid	351.0927	Schwarz criterion	5.637850
Log likelihood	-79.46595	Hannan-Quinn criter.	5.542556
F-statistic	2.601521	Durbin-Watson stat	2.287440
Prob(F-statistic)	0.092641		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج eviews

نلاحظ ان :

$LM= n\ R^2 \rightarrow LM= 3.84$

ثم نقارنها مع احصائية $x^2\rho$ الجدولية التالية:

$x^2_{(0.05\ ;2)} =5.991$

نلاحظ ان $LM < x^2(0.05\ ;2) =5.991$ و منه نقبل فرضية العدم H0 و نرفض H1 و بالتالي الاخطاء متجانسة التباين.

3-اختبار اعتدالية البواقي (الاخطاء العشوائية):

الشكل 2-6: المدرج التكراري لاعتدالية البواقي

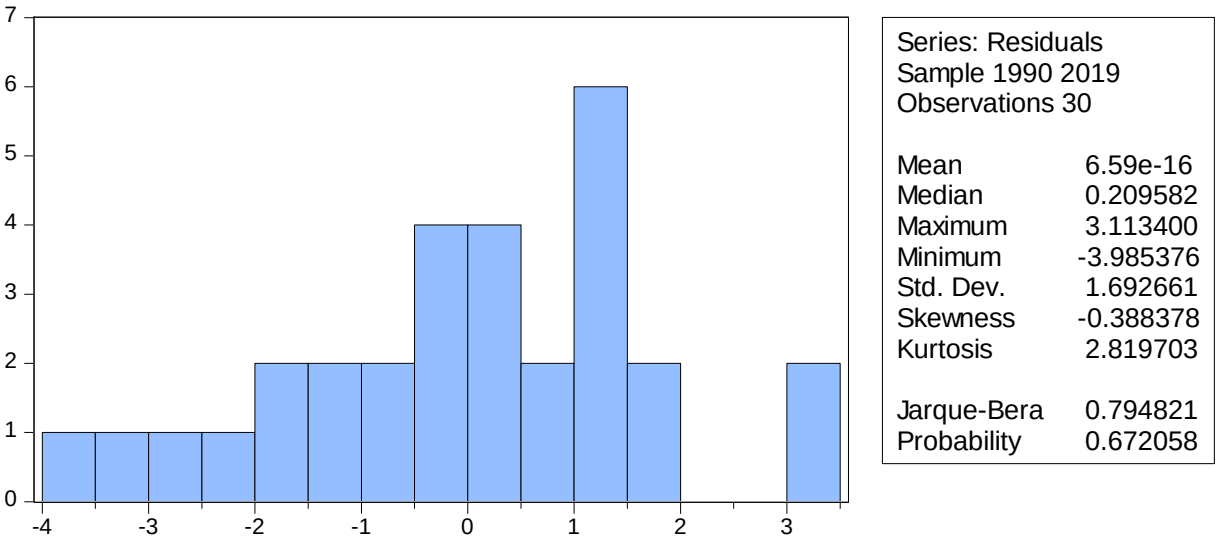

-اختبار jarque-bera :

لمعرفة ما اذا كانت الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي ام لا، سنقوم باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H0: \text{توزيع البواقي طبيعي} \\ H1: \text{توزيع البواقي غير طبيعي} \end{cases}$$

نلاحظ من خلال جدول اعتدالية البواقي ان:

$0.05 < Prob(jarque\text{-}bera)=0.672$ اذا نقبل فرضية العدم التي تقول ان توزيع البواقي طبيعي و بالتالي البواقي يتبع التوزيع الطبيعي.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لظاهرة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 و ذلك باستخدام الطرق و الاساليب الكمية و مناهج الاقتصاد القياسي لغرض الوصول الى العلاقة المتواجدة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات و بعد ذلك تم بناء و تقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية و احصائية و ذلك بهدف مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج، بعد كل هذا توصلنا الى ان النموذج صالح من الناحية الاحصائية و الاقتصادية و القياسية.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

ان العنصر البشري المتميز بالتكوين و الحامل للأفكار مهم في الاقتصاد و لا أحد ينكر أهمية عنصر العمل سواء العادي او المؤهل في عجلة التنمية، غير ان المفارقة تكمن حينما يختلف المنظرون و تتباين نتائج الدراسة الاحصائية حول طبيعة الدور الذي يلعبه النمو الديمغرافي و هو الذي ينتج هذين المصدرين المهمين للنمو (العنصر العادي او العنصر المؤهل) فالعلاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي ليست بعلاقة الواضحة او المباشرة و البسيطة فكل النظريات التي جاءت في هذا الاطار لا تعدو ان تكون محاولات لتفسير واقع قد لا يكون هو السائد في كل زمان ولا في كل مكان، فالنمو الديمغرافي المرتفع عكس ما توقعه مالتوس ساعد او بالأحرى لم يكن عائقا امام بعض الدول النامية للتطور كالصين بينما النمو الديمغرافي المنخفض لم يمكن فرنسا من التطور في فترة ما.

و قد ارتبطت دراستنا في الاجابة على الاشكالية التي تدور حول: مدى تأثير النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة 1990-2019.

و من خلال خطة البحث التي انتهجناها محاولين ضبط متغيرات الدراسة و الاجابة على الاشكالية المطروحة و للحصول على المعلومات بخصوصها، قد تناولنا فصلين ، الفصل الأول مس كل مايتعلق بكل من النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي و ابراز العلاقة بينهما، اما في الفصل الثاني فتناولنا دراسة تحليلية و قياسية لأثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

- **اختبار الفرضيات:**

✓ ان النمو الديمغرافي يقصد به التغير في حجم السكان عبر فترات زمنية متباينة، بينما النمو الاقتصادي يقصد به تلك الزيادة في كمية السلع و الخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

✓ اكدت الدراسة ان هناك علاقة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي بحيث العلاقة علاقة عكسية أي كلما ارتفع معدل النمو الديمغرافي انخفض معدل النمو الاقتصادي .

✓ اثر النمو الديمغرافي السريع على النمو الاقتصادي اثر سلبي، فمن الواضح و الأقرب الى اليقين ان الأثر الصافي للنمو الديمغرافي السريع على النمو الاقتصادي هو سلبي في الأجل القصير الا ان هذا لا يحجب عن تلك الآثار الايجابية و التي تظهر في الأجل الطويل، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

من اجل اسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري قمنا بدراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2019 حيث قمنا بالتطرق الى اهم المبادئ والأسس التي تقوم عليها عملية التحليل و النمذجة باستخدام الاختبارات التالية:

- ✓ اختبار ستودنت.
- ✓ اختبار المعنوية الكلية.
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.
- ✓ اختبار تجانس تباين الأخطاء.
- ✓ اختبار اعتدالية البواقي.

- **نتائج الدراسة:**

✓ ان السكان هم المحور الرئيسي الذي تدور حوله و تنبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات و لا جدال ان عالم اليوم يعيش مرحلة تزايد في السكان.

✓ ان فهم حقائق الوضع السكاني يبدو انه امر ضروري لتحقيق نمو اقتصادي جيد في اي بلد ذلك ان التداخل بين المتغيرات السكانية و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية كبيرة و متشابكة و معقدة.

✓ ان آثار النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي متعددة و متنوعة و متشابكة و متراكمة عبر الزمن.

✓ النمو الديمغرافي له علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي اي انه اذا ارتفع معدل النمو الديمغرافي انخفض معدل النمو الاقتصادي.

- **التوصيات و المقترحات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم الاقتراحات و التوصيات التالية:

✓ البلد بحاجة الى مواكبة النمو الديمغرافي على صعيد التأهيل و التكنولوجيا و عناصر النمو الاقتصادي.

✓ ان النمو الديمغرافي السريع حقيقة ستبقى فيجب التعايش معها.

✓ الاستثمار في العنصر البشري من خلال الارتقاء بنوعية التعليم و التربية و الصحة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ الكتب:

- عبد القادر قداوي، النمو السكاني و النفقات العامة الجزائر أنموذجا. النشر الجامعي الجديد، تلمسان-الجزائر، 2017
- حفاظ طاهر، ديموغرافيا عامة. دار الجزائر، جامعة باتنة
- مركز الإحصاء، احصاءات المواليد2016، 2017.
- محمود فوزي حلوه، الجغرافيا السكانية و الموارد البشرية، دار صفاء، الطبعة الاولى، 2006
- فراس عباس فاضل البياتي، الاتجاهات النظرية الحديثة في علم اجتماع السكان، المؤسسة الجامعية للدراسات، 2013
- عبد علي الخفاف و محمد أحمد عقلة، جغرافية السكان دراسة في ادب السكان و ديمغرافية الوطن العربي. دارالكندي، الطبعة الأولى، عمان، 2018
- محمد علي الفرا، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي. عالم المعرفة، 21، الكويت، 1979
- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013
- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006
- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي. دار صفاء، عمان، 2005
- يوسف عثمان عبد الكريم يوسف، أساسيات الاقتصاد ، جامعة الزعيم الازهري
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي. دار جليس الزمان، الطيعة الأولى، الأردن، 2009
- عبد الرحمن يسرى احمد، النظرية الاقتصادية، الاسكندرية، 2004
- منظمة العمل الدولية، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي. الطبعة الأولى، 2013
- زياد محمد عبد، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار البداية، 2010
- امين حواس، النمو الاقتصادي، الجزائر، 2019

- بن رمضان أنيسة، دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و اثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة، الجزائر، 2014
- محمد عبد الشفيع عيسى و آخرون، النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013
- سعاد نور الدين، السكان و التنمية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى،2010
- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011
- سمير خالد صافي، مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS. 2015
- دحماني محمد ادريوش، الاقتصاد القياسي. جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2012
- عدنان الصنوي، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة صنعاء
- محي الدين ايوب، محاضرات في الاقتصاد القياسي
- رياض نعيم، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، السويداء
- رمزي زكي، المشكلة السكانية و الخرافة المالتوسية الجديدة. عالم المعرفة، الكويت ، 1984.

❖ الرسائل و الأطروحات:

- يمينة عماري، علاقة النمو السكاني بالنمو العمراني في ولاية ورقلة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
- نورة عمارة، النمو السكاني و التنمية المستدامة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012
- توبين علي، النمو الديمغرافي و اثره على التنمية الاقتصادية، مدكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2003-2004
- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة و التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017.
- بورجة صارة، اثر تغيرات اسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2012
- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة امحمد بوقرة ، بومرداس، 2013.

- عظيم اسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016
- مكي عمارية، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017
- يحي باشا نبيلة، دور التقنيات الكمية في حل مشاكل التنمية الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة مستغانم، 2016
- أوكيل حميدة، اثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. أطروحة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
- قاسي محمد و آخرون، اثر الانفتاح الخارجي على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة بشار، 2009.

❖ المجلات:

- منوبي غباش، فكرة الفقر وواقع الفقراء، خريف، 2019، العدد30
- نسرين عوام و آخرون، أثر النمو الاقتصادي و النمو السكاني على معدل البطالة في الجزائر. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، المجلد4، العدد2،جامعة أم البواقي-الجزائر، ديسمبر2020،
- محمد بوطلاعة و رميسة كلاش، اثر معدل النمو الاقتصادي على معدل الفقر في الجزائر. مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، مجلد3، العدد6، جامعة العربي بن مهيدي- الجزائر، ديسمبر2020
- ترقو محمد و قورين حاج قويدر، اثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسات العدد الاقتصادي مجلة دولية علمية محكمة، المجلد15، العدد1، جامعة الاغواط.
- بوهراوة عز الدين، عمراوي صلاح الدين، النمو الديمغرافي و تحولاته في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2019.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل طبيعة العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالنمو الديمغرافي في الجزائر لفترة تمتد من سنة 1990 الى سنة 2019 ، و من اجل الاحاطة بهذا الموضوع تم التطرق الى الاطار المفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي و النمو الديمغرافي و النظريات المفسرة لهما، بالإضافة الى تحليل واقع كل منهما في الجزائر، مع محاولة بناء النموذج القياسي لظاهرة النمو الاقتصادي و ذلك باستخدام الطرق و الاساليب الكمية و مناهج الاقتصاد القياسي لغرض الوصول الى العلاقة المتواجدة بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات و بعد ذلك تم بناء و تقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير اقتصادية و احصائية و ذلك بهدف مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج، بعد كل هذا توصلنا الى ان النموذج صالح من الناحية الاحصائية و الاقتصادية و القياسية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، النمو الديمغرافي، الجزائر، نموذج قياسي.